

اقتران خبر المبتدأ بالفاء

دراسة نحوية تطبيقية من خلال القرآن الكريم

د. حصة بنت زيد بن مبارك الرشود*

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى

* من مواليد الأفلاج بالمملكة العربية السعودية عام ١٣٨٦ هـ .

* نالت شهادة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤١٣ هـ بأطروحتها: "الوجوب في النحو" - وهي مطبوعة .

* كما نالت شهادة الدكتوراه منها عام ١٤٢٠ هـ بأطروحتها: "الرأي الوسط في النحو العربي" .

* لها عدد من البحوث منها : (صيغة فعال اسمًا لفعل الأمر) .

الملاخص

قصد البحث إلى الكشف عن ضابط اقتران الفاء بخبر المبدأ، وشروط ذلك، وصور التراكيب التي اقترن فيها بالخبر ، وسر ذلك الاقتران، وحكمه. واقتضى الوصول إلى هذه الأهداف الإنصات إلى حديث النهاة، والنظر في توجيهاتهم وحججهم وشهادتهم ، ثم النظر في كتاب الله وما ورد فيه من صور الاقتران . وقد تبيّن أن الصور الواردة في القرآن ست، خمس منها عده النهاة، مع تفاوت بينهن فيقرب والبعد من الضابط ، وهي:

- الصورة الأولى: المبتدأ اسم موصول وصلته جملة فعلية مستقبلة غالباً، أو شهـ جملة.

- الصورة الخامسة : المبدأ غير موصول موصوف بالوصول.

- الصورة السادسة: المبدأ : (أ) وصلتها.

- الصورة السابعة: المبتدأ غير موصول، وغير موصوف به ، أو مضاد إليه،
بل: اسم إشارة، علم، مضاد إلى معرفة ، والخبر جملة طلبية.
- دخول (إنّ) على المبتدأ الموصول .

وصورة تخالف ما اشترطه جمهور النحاة ، وهي : مجيء الصلة ماضية لفظاً ومعنِّي ، والموصول معين في غير ما آية. ونتيجة لورود هذه الصورة في القرآن الكريم رُجح البحث عدم الاعتداد بشرطِي: استقبال الصلة ، وعموم الموصول.

ومن النتائج التي توصل إليها البحث : أن اقتران الفاء بخبر الموصول لازم إذا قصد ترتيب حصول الخبر أو استحقاقه على المبتدأ وصلته . والله أعلم !

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيد الأولين والآخرين، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعهم إلى يوم الدين.

وبعد :

فاقتران خبر المبتدأ بالفاء تعرض له النحاة منذ فجر الدراسة النحوية، فتحدث عنه الخليل وسيبويه -رحمهما الله!- وتناوله النحاة بعد فأضافوا ما يسر الله ...

ولمعرفة منطلقات النحاة، وعلى ماذا اعتمدوا، وموطن دخولها، متى تدخل، ومتى يمتنع دخولها؟ وما سر دخولها؟ كانت هذه الدراسة جمعاً وتصنيفاً وتأصيلاً، ثم تطبيقاً على بعض ما ورد في القرآن الكريم.

فيبدأ البحث بالضابط العام فالشروط، ثم الصور، ثم ما ورد في بعض آيات الكتاب العزيز. واقتضى ذلك الإنصات إلى حديث النحاة ومعربى القرآن وتأمله، وتوضيح ما أفهم، ومناقشة ما يحتاج إلى مناقشة ، وتأييد ما ظهر فيه وجه الحق ، أو معارضه ما بان شططه واتضح.

ولم يتعرض البحث لاقتران الفاء بخبر المبتدأ بعد (أمّا) ؛ لأن اقتران الفاء بالخبر فيه لتضمن (أمّا) معنى الشرط ، لا لشبه المبتدأ فيه بآداة الشرط ، فاقتراها بالخبر واحد . والله أعلم !

ضابط وشروط اقتراض خبر المبتدأ بالفاء:

يجيز النهاة اقتران الخبر بالفاء إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط، والخبر معنى الجزاء، أو الجواب، وهذا غالباً ما يتحقق إذا كان المبتدأ اسمًا موصولاً معنى (منْ أو ما) الشرطيتين في الإيمان والعموم، وكانت صلته فعلاً مستقبلاً، أو ظرفاً، أو حرف جر متعلقين بذلك الفعل، أو كان المبتدأ نكرة عامة موصوفة بما وصل به الموصول (المبتدأ)^(١). وبتجاوز بعضهم فجعلوا اقتران الخبر بالفاء في كل مبتدأ تضمن معنى الشرط وإن لم يكن موصولاً، ولا شبّهها به.

ومن أقدم من تحدث عن الضابط والشروط التي تبيح اقتران الخير بالفاء؛
الخليل بن أحمد -رحمه الله!- في محاورة شيقة بين الأستاذ العلامة، والتلميذ
الفهامة، أثبّتها سيبويه في كتابه، يقول: « وسائله عن قوله: الذي يأتيني فله
در همان، لمْ جاز دخول الفاء هاهنا، والذي يأتيني بمنزلة: عبد الله، وأنت لا
يجوز لك أن تقول: عبد الله فله در همان؟

فقال: إنما يحسن في الذي؛ لأنه جعل الآخر جواباً للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء هاهنا كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتيني فله درهمان، وإن شاء قال: الذي يأتييني له درهمان، كما تقول: عبد الله له درهمان، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان، فإذا قال: له درهمان، فقد يكون أن لا يوجد له ذلك بالإتيان، فإذا أدخل الفاء فإنما

(١) ينظر على سبيل المثال: الكتاب: ١٣٩-١٣٨ (تضمناً)، الإيضاح: ٩٨-٩٩، المقتصد: ٢٦٨/١، شرح المفصل: ١٠٠/١، شرح التسهيل: ٣٢٩-٣٣٠، شرح الكافية للرضي: ٣٢١/١، شرح الأئمّون مع حاشية الصبان: ٢٢٤-٢٢٥.

يجعل الإتيان سبب ذلك، فهذا جزاء، وإن لم يُجزم؛ لأنه صلة. ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهمان. ولو قال: كل رجل فله درهمان، كان محالاً؛ لأنه لم يجيء بفعل ولا بعمل يكون له جواب»^(١).

في هذا النص وضع الخليل لسيويه ضابط دخول الفاء في خبر المبتدأ، وأشار إلى الشروط التي فصلها النحاة بعد وفرّعوا عليها، ولم يخرجوها عنها إلا بالبيان، والتوضيح، والتفریع، أما التوسيع فهو في الإطار نفسه - كما سيتضح فيما بعد - والضابط هو: أن يكون المبتدأ اسمًا موصولاً أو شبيهاً به والخبر جواباً له ونتيجة. وسبب دخولها الدلالة على أن الخبر أصبح مستحقاً للمبتدأ ومسبياً عنه. ويمكن أن نستنبط الشروط التي وضعها الخليل لتلميذه من كلامه، وهي بحسب ترتيب كلامه - :

- ١ - أن يكون المبتدأ اسمًا موصولاً (الذي، اللذان، الذين، ما، من...) إلخ..
- ٢ - أن يكون الخبر نتيجة لصلة المبتدأ إن كان موصولاً، وصفته إن كان نكرة، فحصول الخبر بسبب ذلك، فتدخل الفاء رابطة السبب بالسبب (إنما يحسن؛ لأنه جعل الآخر - الخبر - جواباً للأول - صلة المبتدأ، أو صفتة - وجعل الأول به يجب له الدرهمان).
- ٣ - أن صلة الموصول مثل فعل الشرط وتدلّ على ما يدل عليه (إن يأتني فله درهمان).
- ٤ - أن ما دلّ على العموم، ووصف بما وصل به الموصول، وابتديء به، فله

(١) الكتاب: ١٠٢/٣ - ١٠٣، وينظر: ١٣٨/١، ١٣٩ وما بعدها.

حكم الموصول من جواز دخول الفاء في خبره (ومثل ذلك قوله: كل رجل يأتينا فله در همان).

إذا تحقق ما سبق في المبتدأ والخبر حاز عند الخليل اقتران الخبر بالفاء (وإن شاء قال: الذي يأتي له در همان)، ولكن مع الفاء يدل على أن وقوع الخبر مع وقوع الصلة أو الصفة وبسبهما ، وليس كذلك عند عدم الفاء.

وقد فصل النحاة فيما بعد ما أجمله الخليل في النص السابق من الشروط^(١) التي تبيح اقتران الخبر بالفاء ، ومن ذلك ما ذكره الإمام عبد القاهر الجرجاني - رحمه الله! - « الموصول يسري فيه معنى الشرط والجزاء، فيدخل الفاء في خبره، ويكون ذلك بعد حصول شريطيين:

إحداهما: أن تكون الصلة من الفعل، والثانية: أن يكون الموصول غير مخصوص، ويكون شائعاً، ومثال ذلك قوله عز وجل: ﴿الَّذِي كَيْفَيْتُونَ أَمْوَالَهُمْ بِإِلَيْلٍ وَالْهَمَارِ سِرًا وَعَلَانِيَةً فَأَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤].

ألا ترى أن الصلة: (ينفق)، وهو فعل، وليس يراد بـ(الذين): قواماً بأعينهم، بل الغرض: الجنس والكثرة.. وإنما وجب أن تكون الصلة فعلاً، لأجل أن المجازة الحضة لا تكون إلا بالفعل، كقولك: إن جئتي فأنت مكرم، محبوٌ، ولو قلت: إن زيدٌ منطلق فهو مكرم لم يجز، فكذلك الذي، إنما يدخله معنى الجزاء إذا

(١) شرح السيرافي: ٢/٣٦، الإيضاح: ٩٧، المقتصد: ١/٣٢١-٣٢٢، شرح المفصل: ١٠٠، شرح التسهيل: ٣٢٩/١، شرح الكافية للرضي: ٢٦٨/١، أوضح المسالك: ٢١١/١، شرح التصریح: ١٢١٦، شرح الأشمونی مع حاشية الصبان: ١٢٤-٢٢٥.

كانت صلته فعلاً، فلو قلت: الذي أخوه منطلق فله درهم لم يجز، ووجب أن يقول: له درهم بغير الفاء؛ لأن الذي هنا بمنزلة زيد، في تعريه من حكم الجزاء. وأما اعتبار معنى الشياع فيه فالأجل أن الجزاء لا يكون إلا في الشياع، والشائع، تقول: من يخرج فله درهم، ولا تقول: زيد يخرج فله درهم. فتأتي بالخصوص، وكذلك إذا قلت: الذي يأتي، وأنت تريد واحداً بعينه، قد عهده المتكلم، لم يجز أن تدخل الفاء في خبره، فتقول: الذي يأتي فله درهم، كما لا يجوز أن تقول: الرجل فله درهم^(١).

ومن الشروط التي ذكرها النحاة استنباطاً من ضابط الخليل السابق – أن تكون صلة الموصول (المبتدأ) فعلاً صالحًا للشرطية، كالصلة في الآية السابقة ، فإن كانت جملة شرطية استوفت ركيبيها، لم يجز ذلك، فلا تقول: الذي إن تحسن إلى يحسن إليك فكريم، فيجب أن يخلو الخبر من الفاء؛ وذلك لأن الشرط قد استوفى جزاءه في الصلة، فلم يبق في الكلام معنى بجازة يتضي الفاء^(٢).

وكذلك إذا كانت صلة الموصول جملة اسمية لم تدخل الفاء في خبر المبتدأ، فلا تقول: الذي علمه غير فضله مرجوٌ، بل تمحذف الفاء، وجواباً، فتقول: الذي علمه غير فضله مرجوٌ^(٣).

وقد تكون الجملة الواقعية صلة، أو صفة، فعلية مستقبلة لكنها غير صالحة لأن تقع شرطاً؛ لاقتران الفعل بأحد الحروف: ما، أو لن، أو لما، أو قد، أو

(١) المقتصد: ٣٢١/٣٢٢

(٢) الإيضاح: ٩٨، المقتصد: ٣٢٣/١، شرح المفصل: ١٠١/١، البسيط: ٥٧٤/١.

(٣) المقتصد: ٣٢١/٣٢١

بالسين وسوف، فلا يقترب الخبر بعدهن بالفاء، فلا تقول: الذي ما يكرم العلماء، أو لن يكرمهم أو لما يكرمهم فجاهل، والذي قد يكرم العلماء، أو سيكرمهم، أو سوف يكرمهم فكريم، فيجب حذف الفاء، فتقول: الذي ما يكرم العلماء أو لن يكرمهم أو لما يكرمهم جاهل، والذي قد يكرم العلماء، أو سيكرمهم، أو سوف يكرمهم كريم^(١).

وكما تكون الصلة فعلاً صالحةً للشرطية تكون شبه جملة^(٢)، كقوله تعالى:
 ﴿وَمَا يَكُمْ مِنْ يَعْمَلُ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [الحل: ٥٣]، وقولك: الذي عندك فقير. لأنهما متعلقان بالفعل.

ومن الشروط كذلك أن تكون الصلة أو الصفة سبباً في الخبر " لذاها أو لمعن فيها، فتقول: الذي يكرمني فمكرم، وتقول: الذي يأتي فمكرم، فالإكرام سبب في الخبر بذاته، والإتيان سبب في الخبر لما فيه من المبرة "^(٣).

وزاد ابن عييش شرطاً غير ما سبق، وهو: أن يخبر عن الموصول^(٤). والسر والله أعلم! - أن يتحقق له التصديق، فيكون في صدر الجملة ؛ لأنه مبتدأ، وحق المبتدأ والأصل فيه أن يكون في صدر الجملة، أو التركيب، وإذا كان كذلك لم يكن ثمة شيء قبله يعمل فيه، فشابه الشرط الذي له صدر الكلام، فلا يعمل فيه

(١) شرح التسهيل: ١/٣٢٩-٣٣٠.

(٢) الإيضاح: ٩٨، المقتصد: ١/٣٢٢، شرح التسهيل: ١٣٢٩، المقرب: ١/٩٣، أوضح المسالك: ١/٢١١.

(٣) الإيضاح: ٩٩، المقرب: ١/٩٣، الملخص في ضبط قوانين العربية: ١/١٧٨-١٧٩، أوضح المسالك: ١/٢١٦، شرح التصریح: ١/٢١٦.

(٤) شرح المفصل، ١/١٠٠.

شيء قبله، وهذا امتنع دخول الفاء في الخبر إذا نسخ حكم الابتداء، سواء كان الناسخ فعلاً، أو ما يشام فيه رائحة الفعل باستثناء (إن). وهذا هو الشرط القادر. ومن الشروط كذلك ألا يدخل على الموصول ناسخ ينسخ حكم الابتداء إلا ما كان من (إن)، "فإن دخولها كخروجها؛ لأنها لم تغير من المعنى شيئاً، إنما دخلت للتوكيد" (١).

والسبب - والله أعلم! - "أن (إن) وإن امتنع الجزاء الحض، نحو قولك: إن من تكرمه يكرمك، وإن أيهم يأتلك تضربه، فإن (الذي) ليس بجزاء حض، فيكون درجته بعد درجة قولهم: أيهم تضرب أضرب، فلا يمتنع أن يدخل عليها (إن) مع تقدير معنى المحازاة؛ لأجل أن (إن) له منزلة بين الابتداء الحض، وبين معنى الفعل كـ(ليت)، وذلك أنه لا يغير معنى الابتداء، ألا ترى أن قولك: إن زيداً منطلق، بمنزلة قولك: زيد منطلق؛ إذ لا يفيد (إن) غير التأكيد، وليس كذلك ليت؛ لأن بين قولك: ليت زيداً منطلق، وزيد منطلق، فصلاً قوياً في المعنى. فإذا انحطف (إن) درجة عن (ليت) في تغيير حكم الابتداء، وانحط (الذى) عن درجة الجزاء الحض استوياً في الرتبة، فلا يمنع أحد هما من صاحبه" (٢).

وقد نسب أبو سعيد السيرافي إلى الأخفش وغيره أنه يضعف دخول الفاء في خبر (إن)، ونسب ابن يعيش وابن أبي الريبع وأبو حيان إليه المنع؛ لأن

(١) البسيط: ٥٧٣/١، وينظر: الإيضاح: ٩٨، المقتصد: ٣٢٤/١، شرح المفصل: ١٠١/١، المخصص في ضبط قوانين العربية: ١٧٩/١.

(٢) المقتصد: ٣٢٤/١، وينظر: التذليل والتكميل: ١١٠/٤.

(إن) "تحقق الخبر، والشرط فيه توقف وإخراج عن صريح الخبر، فلا يجتمعان"^(١)، وهذا المعنى إن قال به أحد فلا يمكن أن يكون الأخفش، لأن نصوص كتابه معاني القرآن تنفي ذلك، حيث يبين في عدة مواضع منه أن الفاء دخلت في الخبر والمبدأ

قد نسخ —(إن)، منها قوله: « وَأَمَا قَوْلُهُ: ﴿ وَالَّذِينَ يَأْتِيْنَاهُ مِنْكُمْ فَأَدُوهُمَا ﴾ [النساء: ١٦] فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبدأ؛ لأن (الذي) إذا كان صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قول الله عز وجل: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَالِبِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنُّتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَهُنَّا حِرْرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَا أُنْهَمُ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء: ٩٧] »^(٢).

وزاد ابن أبي الربيع شرطاً - وقد ذكره من قبله كسيبويه والجرجاني ضمناً - وهو: أن يكون الموصول غير (أي) ، كـ(من، وما، والذي، وفروعه، والتي وفروعها، وأي...)، فإن كان الموصول (أي) لم تدخل الفاء في خبرها؛ وذلك لأن صلتها ليست فعلاً ولا شبه جملة، وإنما صلتها صفة مشتقة كاسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، وخرج ما ورد من ذلك - تبعاً لسيبويه - على حذف الخبر مقدماً أو مؤخراً، وعلى أن الفاء دخلت على الجملة بعد أن مضى المبدأ وخبره^(٣)، وتكون الفاء قد ربطت بين الجملتين، وسيأتي تفصيل ذلك عند الحديث عن الصور.

(١) التذليل والتكميل: ٤/١٠٠، وينظر: شرح السيرافي: ٤/٥، وشرح المفصل: ١٠١/١، والبسط:

٥٧٣-٥٧٤/١

(٢) معان القرآن: ١/٨٠-٨١.

(٣) البسط: ١/٥٧٣.

وبعض هذه الشروط وإن كان لازماً عند الأوائل وبعض من تعهم من المتأخرین کاين يعيش وأبي حيان فكثير من النحاة وبخاصة المتأخرون لم يجعلوها ضربة لازب، فأجازوا دخول الفاء في خبر بعض المبتدآت التي حللت من بعض الشروط، وبخاصة شرطاً: استقبال الصلة، وقصد العموم والإبهام في الموصول، فأجازوا دخول الفاء في خبر الموصول الذي صلته ماضية، صرخ بذلك أبو سعيد السيرافي -رحمه الله!- فقال: «ويجوز أن يكون الفعل ماضياً، كقولك: الذي أتاني فله درهم، بَيْنَتْ أَنَّ الدِّرْهَمَ اسْتَحْقَقَهُ...»^(١)، وبه صرخ الرضي في غير ما موضع^(٢)، كذلك أجازوا دخولها في خبر الموصول الذي يراد به المعين، بل إن سيبويه نفسه قد تسامح في تعينه -كما سيأتي- ولذلك عبر الرضي حين تحدث عن هذه الشروط بقوله: «والأغلب الأعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عاماً وصلته مستقبلة، كما في أسماء الشرط، وفعل الشرط، نحو: مَنْ تَضَرَّبْ أَصْرَبْ، وقد يكون خاصاً وصلته ماضية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنَّوْا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [البروج: ١٠]. لأن الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتنة، أي: الإحراب، وكذلك، قوله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَحَتْهُمْ﴾ [الحشر: ٦]»^(٣).

ومن المفيد أن نرد هذه الشروط إلى الاستعمال العربي؛ مما ورد به

(١) شرح السيرافي: ٤/٥٥، وينظر: شرح التسهيل: ١/٣٢٩.

(٢) شرح الكافية: ١/٢٦٩، ٢٦٨.

(٣) شرح الكافية: ١/٢٦٨.

الاستعمال العربي جاز أن نقيس عليه ونبي كلامنا على كلامهم، وما لم يرد به الاستعمال، فالآخر تركه، والله أعلم!

صور اقتران خبر المبتدأ بالفاء

لاظتران الفاء بخبر المبتدأ صور ذكرها النحاة منها ما هو مشهور اقتصر عليه المتقدمون، ومنها ما هو أقل شهرة عني بتتبعه وإحيائه بعض المؤخرين كابن مالك - رحمه الله - ومن بعده، هذا ثبتها مختصرة، يليها موقف النحاة من كل صورة.

الصورة الأولى: أن يكون المبتدأ اسمًا موصولاً بفعل مستقبل غالباً، أو بظرف أو حار ومحروم متعلقين بالفعل، بمعنى (من، وما) الشرطيتين في دلالتهما على العموم والإيمام، كقولك: الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فأجره على الله. والذين عندنا فمكرمون، والتي في قلبها خشية الله فمأمونة، جاء على هذه الصورة قول الفرزدق:

جَرَى ابْنُ أَبِي الْعَاصِي فَأَحْرَزَ غَايَةً
إِذَا أَحْرَزَتْ مَنْ نَاهَا فَهُوَ أَمْحَدُ^(١)

وقول الآخر:

مَا لَدِي الْحَازِمِ الْلَّبِيبِ مُعَارِاً فَمَصُونُ ، وَمَالُهُ قَدْ يُضِيعُ^(٢)

الصورة الثانية: أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بما وصل به الموصول (أي : موصوفة بالفعل المستقبل غالباً، أو بظرف، أو بحرف جر

(١) ديوانه: ١٧٦، الشعر لأبي علي الفارسي: ٤٩٣/٢.

(٢) شرح التسهيل: ٣٢٩/١، التذليل والتكميل: ٩٩/٤، تعليق الفرائد: ١٣٩/٣، المجمع: ٥٨/٢.

و مجروره) كقولك: نفس تسعى في بحاجتها فلن تخيب، ورجلٌ عنده حرمٌ فسعيُد، و تلميذٌ لعالم فمستفيد^(١).

الصورة الثالثة: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى النكرة السابقة – العامة الموصوفة- وهو مشعر بمحازاة، كقولك: كلُّ رجُلٍ يسعى في بحاجته فلن يخيب، وكلُّ رجلٍ عنده حرمٌ فسعيُد، وكلُّ تلميذ لعالم فمستفيد^(٢)، ومنه قول عبدة بن الطبيب:

نَرْجو فَوَاضِلَّ رَبِّ سَيِّدِهِ حَسَنٌ وَكُلُّ خَيْرٍ لِدِيهِ فَهُوَ مَسْؤُولٌ^(٣)

الصورة الرابعة: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول، كقول العجيز السلولي (أو زينب بنت الطُّرَيِّةِ) ^(٤).

يَسِّرُكَ مَظْلومًا وَيُرْضِيكَ ظَالِمًا وَكُلُّ الَّذِي حَمَلْتُهُ فُهُوَ حَامِلُهُ^(٥)

الصورة الخامسة: أن يكون المبتدأ موصوفاً بالموصول، كقول الشاعر: صُلُوا الحَرَمَ، فَالْخَاطِبُ الَّذِي تَحْسِبُونَهُ سِيرًا، فَقَدْ تَلْقَوْنَهُ مُتَعَسِّراً^(٦)

الصورة السادسة: أن يكون المبتدأ (أي) الموصولة وصلتها، بشرط أن تكون الصلة مستقبلة غالباً، كقولك: الحازم أمره فعله محمود، أو المفكر في عمله

(١) أمثلة ابن مالك في شرح التسهيل: ١/٣٢٩.

(٢) أمثلة ابن مالك في شرح التسهيل: ١/٣٢٩.

(٣) المفضليات: ١٤٢، رقم ٢٦، وينظر التذليل والتكميل: ٤/١٠٢، المجمع: ٢/٥٨.

(٤) آمالي القالي: ١/٢٧٥، ٨٥-٨٦، الحمامة: ١/٤٥٠، السبط: ٦٠٨.

(٥) التذليل والتكميل: ٤/١٠٤، المجمع: ٢/٨٥، تعليق الفراید: ٣/١٤٥.

(٦) شرح التسهيل: ١/٣٣٠، التذليل والتكميل: ٤/١٠٣، تعليق الفراید: ٣/٤٣.

فِعَاقِبَتْهُ إِلَىٰ خَيْرٍ، وَالْمُظْلُومَةُ حَقُّهَا فَصَرْتَهَا وَاجِبَةً.

الصورة السابعة: أن يكون المبتدأ غير موصول، ولا نكرة موصوفة، والخبر
أمراً أو نهياً، كقولك: الشركُ فاحذر، التفاقُ فلا تقربه، ومنه قول الشاعر:

يَا رَبَّ مُوسَى أَظْلَمْيٌ وَأَظْلَمْهُ فَاصْبِبْ عَلَيْهِ مَلْكًا لَا يَرْحَمُهُ^(١)

وقول الكلمة:

فقلنا له ها ذاك فاستعن بالقرآن وفي ذي الأدّاؤي عندنا لكَ مشرب^(٢)

ومنه الشاهد المشهور في كتب النحو:

وقائلة: خَوْلَانُ فَانِكْحُ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرُومَةُ الْحَيَّنِ خَلُوا كَمَا هِيَا^(٣)

الصورة الثامنة: أن يكون المبتدأ (كلاً) مضافة إلى غير موصوف، كقول

السلف: (كلّ نعمة فمن الله^(٤)) وقول الأفوه الأودي:

وَكُلُّ قَرِينَةٍ فِي افْتَرَاقٍ

وقول الآخر:

وكلُّ الحادثات - وإنْ تناهتْ - فمَقْرُونٌ بها الفَرَجُ الْقَرِيبُ^(٦)

(١) الشعر: ٢٩٤، المقرب: ٢١٢/١، التذيل والتكميل: ٤/٦٠، الخزانة: ٤/٣٦٩، رقم ٣١٣.

(٢) ديوانه: ٨٦، الشعر: ٢٧٩/١، وذو الأداوى: الماء.

(٣) الكتاب: ١٣٩/١، معاني القرآن للأخفش: ٧٦، ٨٠، شرح المفصل: ١٠٠/١.

(٤) شرح التسهيل: ١ / ٣٣٠ .

(٥) التذليل والتكميل : ٤/١٠٥.

(٦) آمالي القالي: ٢/٤٣٠.

الصورة التاسعة: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصوف بغير ما ذكر، كقول

الشاعر : **كُلُّ أَمْرٍ مِبَايِدٍ أَوْ مُدَانِي** فمنوطٌ بحكمة المتعالي^(١)

هذا مجمل ما تفرق في كتب النحاة من صور دخول الفاء في خبر المبتدأ،
والآن ننظر في حديث النحاة عن هذه الصور، إذ لم تكن عندهم مستوى واحد
من القبول.

أمّا الصور الثلاث الأولى فقد أجازهن الخليل وتلميذه سيبويه- رحمهما
الله! - كما هو واضح في النصّ الذي في صدر هذه الدراسة، واستقرت عليه
الدراسة التحويّة فيما بعد، فلم أحد أحداً من النحاة منع أيّاً من تلك الصور، أو
تحفظ على شيء منها^(٢).

ويتصل بالصورة الأولى ما إذا أريد بالموصول مخصوص، أو معين، فسيبويه
لم يكتف بجواز دخول الفاء في خبر الموصول العام أو المبهم، بل بتجاوزه إلى جواز
اقترانها بخبر الموصول المعين أو الخاص، والصلة ماضية، وذلك حين استشهد
بقول الحق عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنَّتُمُ الْمُؤْمِنِينَ وَأَمْوَاتَتِّمْ ثُمَّ لَمْ يَتُّبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ
عَذَابٌ أَلْحَقِيقٌ﴾ [البُرُوج: ١٠]. و﴿الَّذِينَ فَنَّتُمُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ مخصوصون معروفون، وليسوا
مجهولين مبهمين، فهذا سيبويه- رحمه الله! - بعد مساعيته أستاذة في النص

(١) شرح التسهيل: ١/٣٣٠.

(٢) ينظر مثلاً لا حصرًا : معاني القرآن للقراء: ٢/٥٠، ومعاني القرآن للأخفش ١/٨٠-٨١، ٨٧-١٠٥،
المقتضب: ٣/٨٥-٩٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٣٥٨، ٩/٣، الأصول: ٢/٦٨،
الإيضاح: ٩٩-٩٨، سر صناعة الإعراب: ١/٢٥٨، المقتضى: ١/٣٢١، المفصل: ٢٧، آمالي ابن
الشجري: ١/١٠٠ شرح التسهيل: ١/٣٢٩-٣٣٠، التذليل والتكميل: ٤/١٧٣.

المتقدم يقول محتاجاً للقاعدة التي بينها: « .. ومثل ذلك : ﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِالْيَلَلِ وَالنَّهَارِ سِرًا وَعَلَانِيَةً فَأَهْمَمُ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٧٤] وقال تعالى جَدُّهُ : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفْرُوتَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَكِيْكُمْ ﴾ [آل عمران: ٨]. ومثل ذلك : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَنَّوا الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُؤْمِنَاتِ شَهِيدَاتٍ لَمَّا تَبَوَّأُوا فَأَهْمَمُ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلْحَقِيْقِيْتَ ﴾ [البروج: ١٠].

فجعل هذه الآية الأخيرة مساوية للأيتين السابقتين آية البقرة التي احتاج بها جميع من اطلع على كتبه من النحاة كالفراء، والأخفش، والمبرد، والزجاج، وأبي جعفر النحاس، والفارسي، وابن جني، وعبد القاهر، والزمخشري وابن الشجري ، وابن مالك، والرضي ، وابن أبي الريح، وأبي حيان، وابن هشام.

واحتاج أو استشهاد سيبويه بهذه الآية يخالفه ما اشترطه النحاة بعدُ من أن يكون الموصول مبهمًا غير معين ، وهذا هو الأصل فيه، وما تقتضيه المشاهدة بين الموصول واسم الشرط، ولكنه حين دلّ على معين في هذه الآية وأمثالها وجوب قبولها. وقد ارتضى ابن مالك والرضي^(١) -عليهما رحمة الله!- وغيرهما اقتران الفاء بخبر المعين؛ لأنّ العموم وإن كان ضابطاً عاماً إلا أن المشاهدة اللفظية والشكلية بين المقصود به العموم (الذي) مثلاً، والمقصود به الخصوص (الذي) أيضاً تبيح إعطاء المشبه حكم المشبه به، فتدخل الفاء في خبر الموصول الخاص كما دخلت في خبر الموصول العام ، فكانه حمل على حمل، حمل الموصول العام على الشرط، وحمل الموصول الخاص على الموصول العام. ومثل الآية ما جاء في

(١) شرح الكافية الشافعية: ١، ٣٧٥، شرح الكافية للرضي: ٦٨/١

الحديث من قول الملكين للمصطفى - ﷺ - : «(الذي رأيته يشقّ شدقة فكذاب)»^(١)، وقد تحدث ابن مالك بعد استشهاده بهذا الحديث مبيّناً سرّ جواز دخول الفاء في خبر المعين فقال: «وكذلك يجوز: الذي يأتيي فمكرم، إذا قصدت -(الذي يأتيي) معيناً لكن -(الذي يأتيي) عند قصد التّعيين شبيه في اللفظ -(الذي يأتيي) عند قصد العموم، فيجوز دخول الفاء على خبره حملًا للشبيه على الشبيه، وإن لم تكن العلة موجودة فيه، ويدل على أن العرب تعتبر مثل هذا، بناؤها (رقاش) وشبهه من أعلام الإناث المعدولة وشبهها بـ(نزل) وشبهه من أسماء الأفعال، وإجراء الموصول المعين مجرى الموصول العام في إدخال الفاء على خبره كإجراء (رقاش) مجرى (نزل) في البناء. فهذا سبب إجازة دخول الفاء في قوله: «(الذي رأيته يشقّ شدقة فكذاب)»^(٢).

ويندرج تحت الصورة الأولى-المبتدأ موصول - مما أجازه سيبويه، وإن رجح عليه غيره، أن يكون خبر الموصول طليباً، كقولك: الذي يحفظ القرآن فأكرمه، والذي يستمسك بسنة الرسول - ﷺ - فلتتحرمه.

فسيبويه يجعل الموصول (الذي) مبتدأ، وخبره جملة (أكرمه) في المثال الأول، و(لتتحرمه) في المثال الثاني، لكنه لم يقتصر على ذلك بل أجاز فيها وجهاً آخر- يجعله راجحاً - وهو: أن يكون الموصول منصوباً بفعل يفسره المذكور،

(١) شواهد التوضيح: ١٨٥، وفيه تخريج الحديث: البخاري في ٧٨ - كتاب الأدب، ٦٩ باب قول

الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّقُوا أَنَّقُوا أَنَّقُوا أَنَّقُوا مَعَ الصَّدِيقِينَ﴾ .

(٢) شواهد التوضيح: ١٨٥ .

فتقول: اللذين يحفظان القرآن فأكرمهما. واللذين يتبعان سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - فلتتحترمهمما. ثم إن سيبويه جعل للرفع وجهاً آخر، وهو أن يكون خبراً لمبتدأ مخدوف، أي: هذان اللذان يحفظان القرآن فأكرمهما.

يقول سيبويه: «وتقول: اللذين يأتيانك فاضرّبِهما، تنصبه كـما تنصب (زيداً)، وإن شئت رفعته على أن يكون مبنياً على مظہرٍ، أو مضمرٍ، وإن شئت كان مبتدأً؛ لأنّه يستقيم أن يجعل خبره من غير الأفعال بالفاء، ألا ترى أنك لو قلت: الذي يأتيك فله درهم، والذي يأتيك فمكرم محمود، كان حسناً، ولو قلت: زيد فله درهم، لم يجز، وإنما حاز ذلك لأن قوله: الذي يأتيك فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره، كما تدخل في خبر الجزاء»^(١).

والخلاف بين سيبويه، وأكثر النحاة ينحصر في تقديم أو ترجيح النصب على الرفع حيث قدم سيبويه النصب على الرفع لأنّ الوجه القوي في مثل هذا في العربية النصب وليس الرفع "إنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب؛ لأن حدّ الكلام تقديم الفعل"^(٢).

في حين قدم الجمهور - ما عدا الأخفش، فإنه متابع سيبويه - قدموا الرفع على النصب في القرآن، لإجماع عامة القراء عليه.^(٣) والله أعلم!

(١) الكتاب: ١٣٩/١.

(٢) السابق: ١٤٤/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣٠٦، ٢/٢٤٤، ٢٥١. ومعاني القرآن للأخفش: ١/٨٠-٨١، ٢/٨٢١-٨٢٢، معاني القرآن وإعرابه: ٤/٧٣، ٣٣٨، ٣٣٩، الحجة: ٢/١٩٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٦٩، ٣/٥٨٦.

أما الصورتان: الرابعة والخامسة، وهما أن يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول، أو موصوفاً بالموصول؛ فظاهر كلام سيبويه أنه يحيى هما؛ لأنه أحجاز كل مضافة إلى نكرة موصوفة فإذا جازت كل مضافة إلى الموصول، أو موصوفة به أولى؛ لأنها أقوى شبهاً بالضابط العام، وأشد قرباً إليه، كما أنها سيندر جان تحت قوله: « ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله در همان، ولو قال: كلُّ رجل فله در همان، كان محالاً؛ لأنه لم يحيى بفعل ولا بعمل يكون له جواب. ومثل ذلك: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِإِلَيْلٍ وَالنَّهَارِ سِرَّاً وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرٌ هُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤] وقال تعالى حده: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ إِنَّهُ مُأْكِلٌ لِكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] ومثل ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنَتُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلْحَقِيقٌ﴾ [البروج: ١٠] «^(١).

فسيبويه - عليه رحمة الله! - يحيى اقتران خبر (إن) بالفاء إذا كان اسمها موصوفاً بالموصول؛ لأنه جعل الآيات الثلاث التي ساقها مثل قولهم: "كل رجل يأتينا فله در همان" وقد تحققت المثلية، فالموصول صلته فعل يكون له جواب، وإذا جاز هذا جاز اقتران خبر الموصوف بالموصول بالفاء دون أن يدخل عليه الناسخ.

نأخذ من نص سيبويه السابق:

- الموصول - وإن أريد به مخصوص وكانت صلته ماضية.

- الاسم الموصوف بالموصول - وإن كان مخصوصاً.

(١) الكتاب: ١٠٣/٣

— الموصول الذي دخل عليه ناسخ وهو (إن).

هذه الحالات الثلاث تعامل معاملة: (الذي يأتينا فله درهم) وكأن سيبويه يجعل الحكم وهو جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ - لكل ما شابه الشكل العام، وكل تركيب تكون من اسم موصول، أو وصف بالاسم الموصول، دخلت عليه (إنّ) أو لم تدخل، وكانت صلة الموصول جملة فعلية، أو شبيهها، بغض النظر عن دلالة الموصول، أو الموصوف به - جاز دخول الفاء في خبره. وكأن سيبويه ي يريد أن يقول: كان حق الموصول على هذا أن يكون مبهماً كاسم الشرط نحو (من وما) الشرطيتين، وإنما حاز ألا يكون مبهماً في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنَتُوا...﴾ لأنّه دخيل في معنى الشرط، وكذلك كان حق الصلة أن تكون فعلاً مستقبل المعنى كشرط (من وما) إلا أنه لما لم يكن شرطاً في الحقيقة حاز ألا يكون مستقبلاً كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنَتُوا...﴾، وألا يكون صريحاً في الفعلية، بل يكون مما يقدر معه الفعل، كالظرف والجار والمجرور، وكذا كان حق الخبر أن تلزم الفاء لكونه كالجزاء، ولكن من حيث إنه ليس جزاء الشرط حقيقة حاز تحريره منها مع قصد السبيبة^(١).

وهاتان الصورتان أجازهما جماهير النحاة أيضاً كالفراء والزجاج، والفارسي والنحاس، وابن حني، وابن الشجري، وابن مالك، والرضي وغيرهم^(٢).

(١) شرح الكافية للرضي: ٢٦٩/١

(٢) معاني القرآن للفراء: ١٥٥/٣، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٧١، إعراب القرآن: ٤٢٧/٤، المسائل المنشورة ١٦٧، سر صناعة الإعراب: ٢٦٧، آمالي ابن الشجري: ٥٥٢/٢، شرح التسهيل: ١/٣٣٠، شرح الكافية للرضي: ٢٦٨/١.

ومع أن الفراء-رحمه الله!- أجاز أن تكون الفاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ مُلَكِيْكُم﴾ في خبر الموصول، فإنه أجاز فيه وجهاً آخر تعلق به من مع هذه الصورة - كما سيأتي عند الحديث عن هذه الآية في قسم التطبيق - وهو أبو حيان حيث عقب على حديث الفراء عن هذه الآية وما شابهها من الأمثلة، كقولك : (إن الرجل الذي يأتيك فله درهم) بقول : « وال الصحيح أن ذلك لا يجوز » ^(١).

"لأن الاسم المخبر عنه - وهو الموصوف بـ(الذي) - ليس بمشبه لاسم الشرط؛ لأن اسم الشرط لا يقع بعده إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً، والاسم الموصوف بـ(الذي) ليس كذلك" ^(٢).

وفيما قدمنا من حديث ^(٣) ما يكفي للرد على حديثه هذا.

أما الصورتان : السادسة، والسابعة، وهما: أن يكون المبتدأ (أى) وصلتها، وأن يكون المبتدأ غير موصول، ولا نكرة موصوفة، والخبر جملة طلبية (أمراً، أو نهياً) فأجازهما الفراء، أجاز الأولى (السادسة) عند توجيهه ^(٤) قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُوَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوْا...﴾ [المائدة: ٣٨]. وقوله: ﴿أَلَزَانِيْهُ وَالرَّانِ فَلَجِلِدُوْا﴾ [النور: ٢]. وأجاز الثانية ^(٥) (السابعة) عند توجيهه قول الحق سبحانه: ﴿هَذَا فَلَيْدُوْقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَافٌ﴾

(١) التذليل والتكميل: ٤/١١٢.

(٢) السابق ١٠٣.

(٣) ص: ٢٢٩ و ٢٣٠.

(٤) معاني القرآن: ١/٢٤٤، ٢٤٤/٣٠٦، ٤١٠.

(٥) معاني القرآن: ١/٣٠٦، ٤١٠، ٢٤٤/٢٤٤.

[ص: ٥٧] ، وسيأتي الحديث عن هذه الآيات في قسم التطبيق.

وأجازهما أيضاً المبرد عند توجيهه بيت الأعشى:

هريرة وَدَعْهَا، وَإِنْ لَامْ لَائُمْ^(١)

وابعهما في إجازة الصورة السادسة جمع من النحاة المتقدمين والمؤخرین كالزجاج، والنحاس، وابن مالك، والرضي، والسيوطی^(۲)، وغيرهم.

وحجتهم في ذلك ورودها في القرآن الكريم في غير ما آية، وفي كلام العرب، والحمل على الظاهر أولى من غيره إذا لم يغير المعنى، أو يترب عليه محدود صناعي، فالمرفوع: مبتدأ، وما بعده خبره؛ لأن الرفع في هذه الحالة يدل على العموم، عموم الحكم، وبهذا يشبه الشرط الدال على العموم، وكذلك؛ لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه. ومن شواهد هذه الصورة-السادسة- الآيات السابقة، أما الصورة السابعة فأجازها إضافة إلى الفراء والمبرد-أبو إسحاق الزجاج، صرخ بذلك عند توجيه قوله تعالى: ﴿ هَذَا فَلَيْدُ وَفُوهُ حَمِيمٌ ﴾، ونسب أبو حيان والسفيطي إلى الأعلم إجازتها^(۳)، ومن شواهد هذه الصورة-السابعة- إضافةً إلى الآية ، قول الشاعر:

وقائلة: حَوْلَانُ فَائِكٌ حَفَّتَاهُمْ
وأَكْرُومَةُ الْحَيَّينِ خَلُواً كَمَا هِيَا^(٤)

(١) الكامل: ٨٢١/٢

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه : ١٧٢٢/٢ ، ٣٣٨/٤ ، ٣٣٩ ، إعراب القرآن: ١٢٧/٣ ، ١٢٨ ، شرح التسهيل: ٣٢٩/١ - ٣٣٠ ، شرح الكافية للرضي: ٢٦٨/١ ، المجمع: ٥٥/٢ - ٥٦.

(٣) التذليل والتمكيل: ٤/٦٠، المجمع: ٥٩/٢

١٣٩/١ الكتاب:

وقول الآخر:

أَرْوَاحُ مُوَدَّعٍ أَمْ بَكَورٌ
 أَنْتَ فَانظِرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ^(۱)
 وَمِنْ شَوَاهِدِهَا أَيْضًا الْبَيْتَانُ الْلَّذَانِ أَنْشَدْنَا هُمَا فِي الصُّورَةِ السَّابِقَةِ، وَهُمَا:
 قُولُ الْكَحِيمِ:

فَقُلْنَا لَهُ: هَا ذَاكَ فَاسْتَغْنِ بِالْقِرَارِ
 وَفِي ذِي الْأَدَوَى عَنْدَنَا لَكَ مَشْرِبُ
 وَقُولُ الْآخِرِ:

يَا رَبَّ مُوسَى أَظَلَمْيٌ وَأَظَلَمْهُ
 فَاصْبِبُ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ
 وَمِنْعَ سَيِّبوِيهِ دُخُولَ الْفَاءِ فِي خَبْرِ (أَلْ)
 فِي الْقُرْآنِ عَلَى حَذْفِ الْخَبْرِ، وَسَيِّئَتِ تَفْصِيلِهِ فِي مَوْضِعِهِ، وَكَذَلِكَ مِنْعَ دُخُولِ
 الْفَاءِ فِي خَبْرِ غَيْرِ الْمَوْصُولِ الَّذِي خَبَرَهُ جَمْلَةُ طَلْبِيَّةٍ، وَقَدْ سَاقَ سَيِّبوِيهِ
 الشَّاهِدِيْنَ، فَخَرَّجَ الْأَوَّلُ عَلَى حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ، وَجَعَلَ (خَوْلَانُ)
 خَبْرًا لَذَلِكَ الْمَبْتَدَأِ الْمَحْذُوفِ، وَالتَّقْدِيرُ: هَذِهِ خَوْلَانٌ أَوْ: هَؤُلَاءِ خَوْلَان.. يَقُولُ سَيِّبوِيهِ بَعْدَ
 أَنْ ذَكَرَ الْبَيْتَ: «فَجَاءَ بِالْفَعْلِ بَعْدَ أَنْ عَمِلَ فِيهِ الْمَضْمُر»^(۲)، وَالضَّمِيرُ فِي (فِيهِ)
 يَعُودُ إِلَيْهِ: (خَوْلَانُ).

وَخَرَّجَ بَيْتُ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ: عَلَى أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَوْجَهٍ:
 إِمَّا أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا لِفَعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسُرُهُ الْمَذْكُورُ، أَيْ: "انْظِرْ فَانْظِرْ، ثُمَّ

(۱) السَّابِقُ: ۱۴۰ / ۱.

(۲) الْكِتَابُ: ۱۴۳ / ۱، وَيَنْظُرْ مَا قَبْلَهَا.

حذف انظر الأول وحده، فيبرز ضميره، فقيل: أنت فانظر^(١). وإنما أن يكون (أنت) مبتدأ، وتضمر خبره، كأنه قال: أنت الراحل فانظر، فتكون الفاء جواباً للجملة. وإنما أن يكون (أنت) خبراً، والمبتدأ مذوف، والتقدير: الراحل أنت، "نويت الراحل أنت، وجعلت في نيتك المبتدأ"^(٢).

وقد انتصر ابن مالك لمذهب الجمهور في الصورة السادسة، فقال مرجحاً ذلك: «ومذهب المبرد أقوى؛ لأنّ الأصل عدم التقدير؛ ولأنّ الألف واللام -ها هنا- للاستغراف، فتضمنت معنى الشرط، ولذلك صحّ دخول الفاء» لأنّه «لم يرد (زان) بعينه، و(سارق) بعينه، بل المعنى: مَنْ زنا فاجلدوه، ومن سرق فاقطعوه، ولو لا ذلك لكان المختار النصب؛ لأنّه قبل جملة طلبية»^(٣).

أما الصورة الثامنة: وهي أن يكون المبتدأ (كلاً) مضافاً إلى غير موصوف، لمشاهته لكلمات الشرط في الإيمام، كقولك: كلُّ كلمة فيها إعراب، ومن شواهد هذه الصورة ما ورد في بعض الأذكار المأثورة عن السلف، "بِسْمِ اللَّهِ، مَا شَاءَ اللَّهُ، كُلُّ نِعْمَةٍ مِّنْ اللَّهِ، مَا شَاءَ اللَّهُ، الْخَيْرُ كُلُّهُ يَدِ اللَّهِ، مَا شَاءَ اللَّهُ، لَا يَصْرُفُ السُّوءَ إِلَّا اللَّهُ، مَا شَاءَ اللَّهُ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ"^(٤).

وأجاز هذه الصورة ابن مالك اعتماداً على هذا الأثر، وتابعه في ذلك

(١) المغني: ٢١٩/١.

(٢) شرح السيرافي: م/٢٤ ب. وينظر هامش (١) من ١٤٠/٢ من الكتاب.

(٣) التحفة، نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب: ١٧٤، وينظر احتجاج الرضي لهذه الصورة في شرحه: ٢٧٨/١.

(٤) شرح التسهيل: ٣٣٠/١.

شرح كتبه^(١) ، كأبي حيان ، والمرادي ، والدماميني ، والسيوطى ، والصبان ، كما أجزها الرضي^(٢) . في حين منعها سيبويه كما ورد ذلك في نصه السابق ، وهو قوله: « ولو قال: كل رجل فله در همان ، كان محلاً؛ لأنَّه لم يجيء بفعل ولا بعمل يكون له جواب »^(٣) .

أما الصورة التاسعة : وهي أن يكون المبتدأ نكرة مضافة إلى موصوفٍ بغير ما ذكر ، كالبيت السابق ، وهو:

كلْ أَمْرٌ مِبَاعِدٌ أَوْ مُدَانِيٌ
فَمِنْ وُطُّبُحْكَمَةِ الْمُتَعَالِيِ^(٤)

ومنه حديث: ((كُلُّ كَلَامٍ أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يَفْتَحْ بِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
فَهُوَ أَبْتَرٌ، أَوْ قَالَ: أَقْطَعَ))^(٥) ، وحديث: ((كُلُّ خطبة، لِيَسْ فِيهَا تَشْهِيدٌ فَهِيَ
كَالْيَدِ الْجَذَمَاءِ))^(٦) .

وهذه الصورة كالسابقة ، أجازها ابن مالك - عليه
رحمة الله! - وتابعه فيه شراح كتبه^(٧) ، والرضي

(١) التذليل والتكميل: ٤/٤٠، تعليق الفرائد: ٣/٤٦، حاشية الصبان: ١/٢٢٤، المجمع: ٢/٥٦-٥٧.

(٢) شرح الكافية: ١/٢٧٠.

(٣) الكتاب: ٣/١٠٣.

(٤) شرح التسهيل: ١/٣٣٠، التذليل والتكميل: ٤/١٠٤، تعليق الفرائد: ٣/٤٦.

(٥) أخرجه أحمد بإسناد حسن، المسند: ٢/٣٥٩.

(٦) أخرجه الترمذى في الجامع /كتاب النكاح/باب ما جاء في خطبة النكاح: ٣/٤٠٥، رقم: ٦١٠، وقال: حسن صحيح غريب.

(٧) ينظر ما سبق: التذليل والتكميل: ٤/١٠٤، تعليق الفرائد: ٣/٤٦، حاشية الصبان: ١/٢٢٤.

والسيوطى^(١)، يقول الرضي محيزاً اقتراحاً الفاء بالخبر في هاتين الصورتين: «وقد تدخل الفاء على خبر(كل) وإن كان مضافاً إلى غير موصوف، نحو: كل رجل فله درهم، لضارعه لكلمات الشرط في الإيمام. وكذا إن كان مضافاً إلى موصوف بغير الثلاثة المذكورة، نحو: كل رجل عالم فله درهم»^(٢).

ويقتضي كلام سيبويه السابق منع هذه الصورة لما منعت به الصورة السابقة والله أعلم !

(١) شرح الكافية: ١/٢٧٠، المجمع: ٢/٥٨.

(٢) شرح الكافية: ١/٢٧٠.

القسم التطبيقي

وصل بنا الحداء إلى رحاب آيات الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، وهو القسم الثاني من هذا البحث، حيث تدرس فيه الآيات الكريمة، التي اقترن فيها خبر المبتدأ بالفاء، وستكون الآية هي المنطلق لتأصيل القاعدة النحوية التي وضعها النحاة، وتؤسّيسها إن أغفلوها بعضهم... ولتحقيق هذين الغرضين، قسّمت الآيات الكريمة إلى مجموعات، كل مجموعة تمثل صورة من صور الاستعمال القرآني الذي دخلت الفاء في خبر المبتدأ فيه، فأبدأ بسرد صور الاستعمال القرآني، تحت كل صورة الآيات التي كونتها؛ فبدأت بما كان موصولاً فقط، ثم بما يحتمل، ثم حديث النحاة (مفسرين وغيرهم) إن كان لهم فيها مقال، ثم ما يفتح الله به علىٰ... يلي ذلك نسبة كل استعمال قرآني إلى الصورة التي تناسبتها من الصور التي حصرها النحاة من قبل مراعية خلال التحليل عدم التكرار، حيث إنني أذكر ما في الصورة بآياها بإجمال ثم أسوق ما خصه المعربون بالآية إن وجد، إن فيها شيء يخالف باقي الآيات من مثيلتها، كما أني أقتصر في (منْ، وما) عند محيء أي منها على الحديث عن موصوليهما وأشار إلى الاحتمال الآخر (الشرط) مرجحة منهمما ما كان أقرب إلى الواقع اللغوي أو سانده الدليل من تركيب الآية ونظمها.

الاستعمال القرآني الأول:

المبتدأ (اسم موصول) صلته: جملة فعلية، خبره جملة اسمية.

الآيات:

- ١- ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِإِلَيْلٍ وَالنَّهَارِ سِرًا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رِبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٤].
- ٢- ﴿ الَّذِينَ حَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢].
- ٣- ﴿ وَالَّذِينَ إِيمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَا جَرُوا وَجَهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال: ٧٥].
- ٤- ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِإِيمَانِنَا فَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِمِّثٌ ﴾ [الحج: ٥٧].
- ٥- ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمَوْنَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَا يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنفُسُهُمْ قَشَهَدُهُ أَحَدُهُمْ ﴾ [النور: ٦].
- ٦- ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ إِيمَنُوا كُنْتُ عَلَيْكُمُ الْفَقَاصُصُ فِي الْقَنْلِ الْخُرُبِ الْحُرُبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَإِنَّاسًا بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءً إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَحْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَعْنَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٧٨].
- ٧- ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ إِيمَنُوا يَبْلُوُنَّكُمُ اللَّهُ يُشَيِّعُ مِنَ الصَّيْدِ تَنَاهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُ بِالْغَيْبِ فَمَنْ أَعْنَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [المائدة: ٩٤].
- ٨- ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ إِيمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَإِنْ هُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَرَأَهُ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ الْعَمَرِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذِيَا بَلِغَ الْكَعْبَةَ أَوْ كَفَرَةً طَعَامُ مَسَكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيُذْوَقَ وَبَالَّا أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ يَمْنُهُ ﴾ [المائدة: ٩٥].
- ٩- ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فِرَغٍ يَوْمَ الْيُمْنَةِ إِمَانُونَ ﴾ [آل عمران: ٨٩].
- ١٠- ﴿ وَمَا أَخْلَفْتُمُ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [الشورى: ١٠].

١١ - ﴿فَمَا أُوتِيتُم مِّنْ شَيْءٍ فَنِعْمَ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ [الشورى: ٣٦].

فالاسم الموصول في الآيات الكريمة (الذين ينفقون)، (الذين خسروا)، (الذين آمنوا من بعد)، و(الذين كفروا) و(الذين يرمون) و(من عُفي له)، (من اعتدى)، (من قتله منكم) (من جاء) (ما اختلفتم) (ما أُوتِيتُم) مبتدأ، وخبره الجملة الإسمية المقرونة بالفاء ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُم﴾ ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ﴾ ﴿فَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَمْوَاهٍ﴾ ﴿فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ﴾ ﴿فَإِنَّمَا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿فَلَهُ عَذَابٌ﴾ ﴿فَجَرَاءٌ مِّثْلُ﴾ ﴿فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾ ﴿فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ ﴿فَنِعْمَ الْحَيَاةُ﴾.

جاء الخبر مقروناً بالفاء؛ لأن المبتدأ اسم موصول مبهم، وصلته جملة فعلية، ودللت الفاء على ترتيب الخبر على صلة المبتدأ في الآيات، حيث ترتيب الأجر في الآية الأولى على الإنفاق، وخسرانهم أنفسهم على عدم إيمانهم، وكونه من المؤمنين على الإيمان والهجرة والجهاد، واستحقاق العذاب المبين بكفرهم، وشهادة الزوج على رمي زوجه، والاتباع بالمعروف والأداء بالإحسان على العفو عن الدم، والعذاب الأليم على الاعتداء، بعد العفو وأخذ الديمة، والجزاء بالمثل على قتل صيد البر. أما الآياتان الآخرتان - آيتها سورة الشورى - ﴿وَمَا أَخْلَقْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ و﴿فَمَا أُوتِيتُم مِّنْ شَيْءٍ فَنِعْمَ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ . فالمعنى على الإخبار لا على التعليق وإنما تضمن معنى الشرط، وهو مجرد ملازمة الخبر لمدلول اسم الموصول^(١). فليس ثمة ترتيب الخبر على المبتدأ، فـلِتَضْمِنْ معنى الشرط - وإن انتهت السببية، دخلت الفاء ملازمة الخبر لمدلول اسم الموصول.

(١) التحرير والتنوير: ٢٥/١٠٩.

وربما احتملت الآية الأولى منها ﴿وَمَا أَخْلَفْتُمْ فِيهِ﴾ على ترتيب، فسبب الرد إلى الله تعالى هو اختلافهم في بعض الأمور فكأن الصلة - وهي اختلافهم - سبب في الخبر وهو رد الحكم فيه إلى الله تعالى، كأنه قال: إن يكن منكم اختلاف يكن حكمه إلى الله - والله أعلم!

فالخبر في الآيات جاء مقترباً بالفاء؛ لأن المبتدأ اسم موصول بهم دال على العموم، وصلته جملة فعلية صالحة للشرط.

يقول المنتجب متحدثاً عن الآية الأولى من هذا الاستعمال: - وهي ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم﴾ مبيناً سر دخول الفاء في خبر الموصول: «دخلت الفاء في (فلهم) لشبه الذي بالشرط في إيهامه، إذ ليس المراد بـ (الذين) قوماً بأعيانهم، ووصله بالفعل، ففيه معنى الجزاء؛ لأن المعنى على أن الأجر إنما هو لأجل الإنفاق، كأنه قيل: إن ينفقوا يكن لهم الأجر، وإنما شرط أن تكون الصلة فعلاً؛ لأن المحازاة المحسنة لا تكون إلا بالفعل»^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم﴾ مبتدأ، والخبر جملة: ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ودخلت الفاء في الخبر مع أنه ليس المسبب بل السبب، فالسبب هو عدم إيمانهم، والمسبب، أو النتيجة هي خسراهم أنفسهم، فخسراهم أنفسهم ترتب على عدم إيمانهم، وتقدم المسبب وتأخر السبب، وهذه الآية تشير إلى أن اشتراط أن يكون الخبر مسبباً عن المبتدأ، كما يكون الجواب مسبباً عن

(١) الفريد: ٥٢٠ وينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٨٧/١، معاني القرآن وإعرابه: ٣٥٨/١، إعراب القرآن للنحاس: ١/٣٤٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢٢٣/١.

الشرط-ليس بلازم لأن الخبر هنا هو السبب، والمبتدأ هو المسبب^(١).

وفي قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ أَمْنَوْا مِنْ بَعْدِ وَهَا جَرُوا وَجَهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ﴾ [الأفال: ٧٥] (الذين) في محل رفع مبتدأ، و(آمنوا وما بعدها) صلته، (أولئك منكم) خبر الذين، ودخلت فيه الفاء ، وقد تحققت فيها شرائط اقتران الفاء بالخبر، من العموم والإيهام في (الذين) ، وصله بالفعل، والصلة سبب في الخبر، فتحقق مشابهة الشرط، يقول أبو الحسن الأخفش (فجعل الخبر بالفاء، كما تقول: الذي يأتيي فله درهان، فتلحق الفاء لما صارت في معنى المحازة)^(٢)، ومثلها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِإِيمَانِنَا فَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِمٌ﴾ [الحج: ٧٥] ^(٣).

- قوله تعالى: ﴿يَنَاهَا الَّذِينَ أَمْنَوْا كُنْبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى إِلَّا مَنْ يَرِدُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَعْلَمُ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُذِّلَ فَمِنْ أَخْيَهِ شَيْءٌ فَإِنَّمَا يُحَرِّمُ الْمَعْرُوفُ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّنْ رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَعْدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٨].

فـ(من) في الموصعين موصولة بمعنى الذي في محل رفع بالابتداء، والخبر عن الأول ﴿فَإِنَّمَا يُحَرِّمُ الْمَعْرُوفُ﴾ والتقدير: فعليه اتباع^(٤)، والخبر عن الثاني: (فله عذاب) وسر العدول من نصب (فاتague، أداء) إلى الرفع أن الحكم عام " فيمن

(١) التبيان: ٤٨٣/١، الفريد: ١٢٦/٢.

(٢) معاني القرآن للأخفش: ٣٢٥/٢.

(٣) التبيان: ٩٤٦/٢.

(٤) التبيان: ١٤٥/١، وينظر: البحر: ١٥، الدر المصنون: ٢٥٢/٢، روح المعاني: ١/٥٠.

فعل، ويراد بها من لم يفعل كأنه قال: فالأمر فيها على هذا، فيرفع^(١) أما النصب فيكون للشيء "يقع ليس ب دائم، مثل قوله للرجل إذا أخذت عملك فجداً جداً، وسيراً سيراً، نصب؛ لأنك لم تنو به العموم فيصير كالشيء الواجب على من أتاه و فعله، ومثله قوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُّتَعِدًا فَجَرَأَهُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمَ﴾ ومثله ﴿فَإِمْسَاكُ مُعَرُوفٍ أَوْ تَسْرِيجٌ بِإِحْسَنٍ﴾ ومثله في القرآن كثير، رفع كله؛ لأنها عامة، فكأنه قال: من فعل هذا فعليه هذا^(٢).

ومعلوم أن الرفع يفيد "معنى الثبات، والتحقيق الحاصل بالجملة الاسمية.

وفي ﴿وَمَنْ قَاتَلَهُ مِنْكُمْ مُّتَعِدًا فَجَرَأَهُ مِثْلُ مَا قَاتَلَ مِنَ النَّعْمَ﴾ [المائدة: ٩٥]. أجاز معربو القرآن الكريم أن تكون (من) شرطية وأن تكون موصولة، فإن كانت موصولة، فهي (من) مبتدأ، خبره ﴿فَجَرَأَهُ مِثْلُ مَا قَاتَلَ﴾ وصلتها: ﴿قَاتَلَهُ﴾. وربطت الفاء الخبر بالمبتدأ؛ لأن الخبر نتيجة للصلة، و سبب عنه، فالصلة هي القتل العمد، والخبر: تقديم مثل المقتول من النعم، فتقديم المثل بسبب القتل العمد، وعليه تكون الفاء رابطة ربطت شبه الشرط (المبتدأ الموصول) بشبه الجزاء (الخبر)، وليس زائدة كما ذكر السمين -رحمه الله!^(٣)

- قوله تعالى: ﴿وَمَا أَخْلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحَكُمْتُهُ إِلَيَّ اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ﴾ [الشورى: ١٠].

وقوله عز وجل: ﴿فَمَا أُوتِينَمِنْ شَيْءٍ فَنَعْلَمُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الشورى: ٣٦]. كما سبق في

(١) معاني القرآن للفراء: ١٠٩/١.

(٢) معاني القرآن للفراء: ١٠٩/١.

(٣) الدر المصنون: ٤١٧/٤.

تحليل الآيات^(١).

وأشير فقط إلى ما زعمه أبو حيان أن (ما) في الآية الثانية شرطية لا موصولة، وهي مفعول ثانٍ لـ(أوتيم) و(من شيء) بيان لها، و(متع الحياة) جواب الشرط، وهو جملة اسمية والتقدير: فهو متع^(٢).

وما قدمت من جعلها كأخواتها السابقات، أولى (أي: أنها موصولة؛ لقوله تعالى بعد: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ فـ(ما) موصولة مبتدأ، و﴿خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ خبرها، وإنما لم تدخل الفاء مع تحقق شرط دخولها؛ لأن الغالب عدم دخولها في خبر كل موصول، فالموصول عطف على موصول مثله، فيكون بين المعطوف والمعطوف عليه تناسب، ولو لا ذلك لانعدم التناسب بين قسمي الآية.. والله أعلم!

وهذا الاستعمال القرآني الكريم في هذه الآيات الشريفة يندرج تحت الصورة الأولى من صور اقتران خبر المبتدأ بالفاء، حيث إن المبتدأ اسم موصول متضمن معنى (الشرط) في الدلالة على الإبهام والعموم؛ إذ لم يدل على معين، بل كان عاماً لكل أحدٍ.

الاستعمال القرآني الثاني:

المبتدأ: اسم موصول، صلته جملة فعلية، خبره جملة فعلية غير طلبية.

(١) ص : ٢٨

(٢) البحر: ٤٩٩/٧

الآيات:

- ١ - قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ قُتلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضْلَلَ أَعْنَاهُم﴾ [محمد: ٤].
- ٢ - ﴿إِنَّ الْخِرَى إِلَيْهِ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَفَّارِينَ ﴿٢٧﴾ الَّذِينَ تَوَقَّنُهُمُ الْمَلِئَكَةُ طَالِمِي أَنفُسِهِمْ فَأَلْقُوا السَّلَامَ﴾ [التحل: ٢٧ - ٢٨].
- ٣ - ﴿وَمَن كَفَرَ فَأَمْتَعْهُ فَلِيَلَّهُمْ أَضْطَرْهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٢٦].
- ٤ - ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْثِقُمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥].
- ٥ - ﴿وَمَنْ جَاءَ بِإِيمَانِهِ فَكَبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي أَنَارَ﴾ [النمل: ٩٠].
- ٦ - ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَحْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ حَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦].

فالاسم الموصول (الذين) في الآيتين الأوليين، و(من) في الآيات الثلاث التي بعدهما (وما) في الآية الأخيرة،^(١) مبتدأ، صلته جملة فعلية (قتلوا، تتوفاهم، كفر، ينتقم، جاء، أفاء)، خبره جملة فعلية اقتربت بالفاء، فالخبر في الآية الأولى: ﴿فَلَن يُضْلَلَ أَعْنَاهُم﴾ وفي الثانية: ﴿فَأَلْقُوا السَّلَامَ﴾، وفي الثالثة ﴿فَأَمْتَعْهُ فَلِيَلَّهُمْ أَضْطَرْهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ﴾، وفي الرابعة ﴿فَيَنْثِقُمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾، وفي الخامسة: ﴿فَكَبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي أَنَارَ﴾ وفي السادسة ﴿فَمَا أَوْجَحْتُمْ عَلَيْهِ﴾ وهذه الجمل مستحقة بالصلة، فعدم ضياع أعمالهم لأنهم قتلوا في سبيل الله، وإنقاذهم السلم، أي: استسلامهم وخضوعهم سببه معاينتهم الموت^(٢)، وانتقام الله منه (المعتدي على الصيد) سببه العودة إلى الاعتداء على

(١) الدر المصنون: ١٠٩/٢، الفريد: ٣٠٧/٤، روح المعاني: ١٤٢٩/٢٨/ص ٤٤.

(٢) البحر: ٤٧٢/٥.

صيد البر وهو محرم ، وكتب وجههم في النار سببه مجئهم يوم القيمة بالسيئة (الشرك والكفر)، وعدم إيجافهم بالخليل والرکاب سببه فتح الله على رسوله وكفاية الله رسوله اليهود بلا حرب فقد في قلوبهم الرعب يخربون بيوقهم بأيديهم. والتمتع القليل ثم المصير إلى النار سببه كفره، وقد يتadar إلى الذهن أن التمتع لا يستحق بالكفر؛ وعليه فلا تكون (من) موصلة مضمنة معنى الشرط مبتدأ، بل تكون (من) موصلة في محل نصب مفعول به لفعل مذوف، وإليه ذهب النحاس والعكاري، بل "التمتع القليل، والمصير إلى النار مستحقان بالكفر، وأيضاً فإن التمتع قد عطف عليه ما هو مستحق به وهو المصير إلى النار، فناسب ذلك أن يقعا جميعاً خبراً" ^(١).

وهذا من فضل الله تعالى على خليله إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - بأنه تعالى: "يرزق ذريته مؤمنهم وكافرهم، أو إظهار سعة رحمة الله برزق سكان مكة كلهم مؤمنهم وكافرهم" ^(٢).

ويجوز أن تكون (من) في هذه الآية شرطية، وهو أحد الوجهين اللذين أجازهما العكاري ^(٣)، وجواهراً: (فأمتعه) أو مذوف، تقديره: ومن كفر أرزقه، وتكون في محل رفع مبتدأ، و(أمتعه) عطف على الجواب المذوف. ويجوز أن تكون (من) في محل نصب مفعول به ^(٤)، وناصبه الجواب المضرر بعدها،

(١) الدر المصنون: ٢/٩٠.

(٢) التحرير والتنوير: ١/٧١٧.

(٣) التبيان: ١/١٤١.

(٤) إعراب القرآن للنحاس: ١/٢٦٠.

والتقدير - والله أعلم! - ومن كفر أرزق فأمتعه.

والوجه الثاني: هو أن تكون (من) موصولة^(١)، أو نكرة موصوفة في محل نصب مفعول به بفعل مخدوف والتقدير: أرزق من كفر، وحذف لدلالة الكلام عليه، و(فأمتعه) عطف على الفعل المخدوف^(٢).

ولم يُجزِ العكْبَرِي أن تكون (من) موصولة مبتدأ، زعم أن الخبر ليس
مستحقةً بالصلة؛ لأن الكفر لا يستحق به التمييز إلا أن يكون مبتدأ على زيادة
الفاء، وليس رابطة داخلة على الخبر لتضمن الموصول معنى الشرط. وما قدمت
أولى؛ لأن هذه الجملة (ومن كفر) الأظهر أنها معطوفة على جملة: (وارزق أهله)
باعتبار القيد، وهو قوله: "من آمن" ^(٣)، فيكون (من كفر) مبتدأ، وضمن
الموصول معنى الشرط فاقتربن الخبر بالفاء. والله أعلم!

وذهب بعض المعربين إلى إعراب (ما) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ ... ﴾ شرطية، وجوابها: ﴿ فَمَا أَوْجَفْتُمْ ﴾^(٤)، وهي محتملة^(٥)، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ شَوَّفُوكُمُ الْمُلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ فَأَلْقُوهُمْ﴾ [النحل: ٢٨]. يجوز في (الذين) أوجه الإعراب الثلاثة، الجر على أنه صفة لـ (الكافرين). في الآية التي قبلها، أو بدل منه، أو بيان له.

١٤١ / التبيان:

٢) السابق.

(٣) التحرير والتنوير: ١/٧١٦.

(٤) الفريد: ٤٧٤.

(٥) روح المعانٰي: م ١٤ / ج ٢٨ / ص ٤٤.

ويجوز: النصب على القطع للذم، أي: أذم الذين... والرفع على القطع أيضاً للذم.

أما وجه الرفع الذي يعنيها في دراستنا هذه، وهو الرفع على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية المقترنة بالفاء فأجازه ابن عطية، وليس ثمة ما يمنع إذا قدر (الذين) إلى آخره، إخباراً منه تعالى، أو من كلام الذين أوتوا العلم، فسبب استسلامهم وخصوصيّتهم هو معاييرتهم الموت عند قبض الملائكة أرواحهم، فنسق التركيب جاري على القاعدة، فما الذي يمنع هذا الوجه؟

وقد تعقب أبو حيان ابن عطية^(١) حين أجاز هذا الوجه، فرّع عم أنه "لا يجوز إلا على مذهب الأخفش، فإنه يجيز: زيد فقام، أي: قام، ولا يتوهّم أنّ الفاء هي الدالّة الداخلة في خبر المبتدأ، إذا كان موصولاً وضمن معنى الشرط؛ لأنّه لا يجوز دخولها في مثل هذا الفعل مع صريح الشرط، فلا يجوز فيما ضمن معناه"^(٢).

واعتراف أبي حيان على ابن عطية لا يلزمـه؛ لأن التركيب استوفى شرائط دخول الفاء في الخبر، فالمبتدأ اسم موصول وصلته جملة فعلية، فعلها مستقبل، والخبر مسبب عن الصلة، وإن كان القول يوم القيمة كان (تنوفاهم) بصيغة المضارع حكاية للحال الماضية فيكتفي في المشابهة أيسرها ولا يلزم أن تكون من جميع الوجوه، كما بينت سابقاً؛ لأنّه ليس شرطاً حقيقة. أما زعمـه أنه لا يجوز دخول الفاء في مثل هذا الفعل مع صريح الشرط، فلا يجوز مع ما ضمن معناه، فلا يلزم أيضاً لأنّ "امتناع الفاء معه لأنّه لقوته لا يحتاج إلى رابط إذا صح مباشرته

(١) المحرر الوجيز: ١٠٩١، وينظر: البحر: ٤٧٢/٥.

(٢) البحر: ٤٧٢/٥.

للفعل، وما تضمن معناه ليس كذلك^(١). لأنّ ما تضمن معناه تكفيه أدنى مشابهة، فإذا استوفى الأركان أو الشروط التي اشتهر بها النحاة في جواز دخولها، أصبح دخولها بيده إن أردت التنصيص على أن حصول الخبر مرتب على الصلة وهي (الصلة) سبب في حصوله أدخلتها وقرنت بها الخبر، وإن أردت مجرد الإخبار، وليس الخبر مرتبًا على الصلة لم تقرنها بالخبر.

بقي أن أشير إلى ما نبهت عليه سابقاً، وهو أن مذهب الأخفش في اقتران الخبر بالفاء كمذهب الجمهور، وليس كما نقل عنه أنه يحيى اقتران الفاء بكل خبر، لأنّه نص على ما ذكرت في كتابه معاني القرآن، أما المثال الذي يروونه عنه، فإنه نقل لنا قوله عن العرب، "زعموا أنهم يقولون: أخوك فوجد، بل أخوك فجهد ، يريدون أخوك وجد، وبل أخوك جهد، فيزيدون الفاء"^(٢). فكان ينبغي أن يقولوا: إلا على ما نقل عن العرب أنهم يفعلونه، ولا ينبغي أن يقولوا: إلا على مذهب الأخفش؛ لأن الأخفش منه براء، بدليل توجيهه قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ و ﴿الْأَرْبَابُ وَالْأَرْبَابَ﴾ بقوله : « ليس في قوله (فاقتطعوا) و (فاجلدوا) خبر مبتدأ ، لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء ، لو قلت: عبد الله فينطلق ، لم يحسن ، وإنما الخبر هو المضرر الذي فسرت لك من قوله: وما نقص عليكم، وهو مثل قوله:

وقائلة : خولان فانكح فتاكهم

كأنه قال: هؤلاء خولان ، كما تقول: الملائكة فانظر إليه ، كأنك قلت: هذا

(١) روح المعاني: ٩٣ / ج ١٤ / ص ١٢٨ .

(٢) معاني القرآن للأخفش: ١ / ١٢٤ - ١٢٥ .

الهلاك فانظر إليه ، فأضمر الاسم.^(١)

وهذه الاستعمال القرآني كالاستعمال الذي قبله يندرج تحت الصورة الأولى من صور اقتران الفاء بالخبر، إلا أن صلة الآية ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﴾ ماضية لفظاً ومعنى، وليس مستقبلة؛ لأنّ أحداث القصة كلها قد حدثت، وانتهت في عهد الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ! - وكذلك الآية: ﴿ الَّذِينَ تَوَفَّهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ على قول من جعلها حكاية حال ماضية ولهاتين الآيتين نظائر ستائين. وهذا يضع اشتراط النهاة استقبال الصلة تحت مجهر المتابعة مما سيؤدي لا محالة إلى إسقاط هذا الشرط ، والله أعلم!

الاستعمال القرآني الثالث:

المبتدأ اسم موصول، صلته جملة فعلية، أو شبه جملة والخبر شبه جملة.

الآيات:

- ١- قال تعالى: ﴿ وَمَا أَصَبَّكُمْ يَوْمَ الْتَّقْيَىَ الْجَمِيعَانِ فِي أَذْنِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٦٦].
- ٢- ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فِيْنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فِيْنَ نَفْسِكَ ﴾ [النساء: ٧٩].
- ٣- ﴿ وَمَا أَصَبَّكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيْمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى: ٣٠].
- ٤- ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى فَلَهُ وَلِرَسُولِهِ ﴾ [الحشر: ٧].
- ٥- ﴿ وَمَا يُكْمِ مِنْ نَعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [الحل: ٥٣].

(١) معاني القرآن: ٨٠ / ١:

الموصول في الآيات الخمس (ما)، وهي المبدأ، وصلتها جملة فعلية في الأربع الأول: ﴿أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَّقْوَى لِجَمِيعِنَّ﴾ ﴿أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ ﴿أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ﴾ ﴿أَصَبَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ﴾ ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ . وفي الخامسة صلة (ما) شبه جملة ﴿إِكُمْ مِنْ نَعْمَةٍ﴾، والخبر شبه جملة في الآيات الخمس كلهن (بإذن الله، فمن نفسك، فيما كسبت، فله ولرسول، فمن الله). ولكن أشكال على بعض معرب القرآن مجيء الموصول معيناً، وبجيء صلة الموصول في الآيات الأربع الأولى ماضية، فحملها بعضهم كالأخفش ، وابن عطية، والعكري، والمنتجب ، وابن مالك، والرضي، حملوها على ظاهرها، فأجازوا مجيء صلة الموصول المبدأ، المقترن خبره بالفاء، ماضيه، ومجيئه هو (الموصول) معيناً؛ وذلك لأنّ الموصول ليس شرطاً حقيقة، ومن جهة أخرى يراعى الشبه اللغطي للموصول بمعنى الشرط (ما ومن)، فـ(ما) الموصولة شكلها ولفظها مثل (ما) الشرطية تماماً، يقول الأخفش - رحمة الله! - معلقاً على الآية الأولى: « فجعل الخبر بالفاء؛ لأن (ما) بمنزلة الذين، وهو في معنى: (من) و (من) تكون في المجازة، ويكون جوابها بالفاء وقال : ﴿فِإِذْنِ اللَّهِ وَلِعِلْمِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ، فجعل الخبر بالفاء؛ لأن {ما أصابكم}: الذي أصابكم، وقال: ﴿وَلِعِلْمِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ لأن معناه: فهو بإذن الله، وهو ليعلم»^(١).

وقال ابن عطية موجهاً اقتراناً الفاء بالخبر (بإذن الله): « دخلت الفاء في

(١) معاني القرآن للأخفش: ١/٢٢٠ - ٢٢١، وينظر المحرر الوجيز: ٣٨٠، التبيان: ١/٣٠٧، الفريد: ١/٦٥٧، شرح الكافية الشافية: ١/٣٧٥، شرح الرضي على الكافية: ١/٢٦٨.

قوله: (فِي أَذْنِ اللَّهِ)، رابطة مشددة، وذلك للإيهام الذي في (ما) فأشبه الكلام الشرط، وهذا كما قال سيبويه: الذي قام فله درهـان، فيحسن دخول الفاء إذا كان القيام سبب الإعطاء، وكذلك ترتيب هذه الآية، فالمعنى: إنما هو: وما أذن الله فيه فهو الذي أصاب، لكن قدم الأهم في نفوسهم والأقرب إلى حسـهم^(١). ويعلق أبو حيان على كلام ابن عطية السابق فيقول: «دخول الفاء على ما قاله الجمهور وقرروه قلق هنا، وذلك أنـهم قرروا في حواز دخول الفاء على خبر الموصلـ أنـ الصلة تكون مستقبلـة، فلا يحيـزون الذي قام أـمسـ فـله درـهمـ لأنـ هذه الفاء إنـما دخلـتـ في خـبرـ الموـصـلـ، لـ شبـهـهـ بـ الشـرـطـ، فـكـمـاـ أـنـ فعلـ الشـرـطـ لاـ يـكـوـنـ مـاضـياـ مـنـ حـيـثـ المعـنـىـ، فـكـذـلـكـ الـصـلـةـ ، وـالـذـيـ أـصـابـهـمـ يـوـمـ التـقـىـ الجـمـعـانـ هـوـ مـاضـ حـقـيقـةـ، فـهـوـ إـخـبـارـ عـنـ مـاضـ مـنـ حـيـثـ المعـنـىـ، فـعـلـىـ ما قـرـرـوـهـ يـشـكـلـ دـخـولـ الفـاءـ هـنـاـ، وـالـذـيـ نـذـهـبـ إـلـيـهـ أـنـهـ يـجـوزـ دـخـولـ الفـاءـ فـيـ الـخـبـرـ، وـالـصـلـةـ مـاضـيـةـ مـنـ جـهـةـ الـمـعـنـىـ؛ لـوـرـوـدـ هـذـهـ الـآـيـةـ، وـلـقـولـهـ تـعـالـىـ: ﴿مَا أَفَاعَ اللَّهُ﴾^(٢). وجعل ابن مالـكـ هـذـهـ الـآـيـةـ نـظـيرـةـ قولـ الـمـلـكـيـنـ لـلـنـبـيـ - ﷺ - : ((الـذـيـ رـأـيـتـهـ يـشـقـ شـدـقـهـ فـكـذـابـ))^(٣). بعدـ أـنـ بـيـنـ وـجـهـ الـمـشـابـهـ بـيـنـ الـمـوـصـلـ وـ(ـماـ وـمـنـ) الـشـرـطـيـنـ، وـجـرـيـانـ حـكـمـ الـشـرـطـيـنـ عـلـىـ الـمـوـصـلـ بـعـوـجـبـ هـذـهـ الـمـشـابـهـ " ... وـكـذـلـكـ يـجـوزـ: الـذـيـ يـأـتـيـنـ فـمـكـرـمـ، إـذـ قـصـدـتـ بـ(ـالـذـيـ يـأـتـيـنـ) معـيـنـاـ، لـكـنـ (ـالـذـيـ يـأـتـيـنـ) عـنـ قـصـدـ التـعـيـنـ شـبـهـ فـيـ الـلـفـظـ بـ(ـالـذـيـ يـأـتـيـنـ) عـنـ قـصـدـ

(١) المحرر الوجيز: ٣٨٠.

(٢) البحر: ١٣٣/٣.

(٣) صحيح البخاري ٧٨ - كتاب الآداب ٦٩، شواهد التوضيح والتصحيح: ١٨٤.

العموم، فيجوز دخول الفاء على خبره حملًا للشبيه على الشبيه، وإن لم تكن العلة موجودة فيه^(١). فإحياء الموصول المعين مجرى الموصول العام في اقتران الفاء بخبره لل مشابهة اللغوية والشكلية بينهما، هي سبب إجازة دخول الفاء في خبر الموصول المعين في الحديث السابق، "ونظيره قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَكُتُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْجَمِيعَنَّ فِي إِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٦] فإن مدلول (ما) معين، ومدلول (أصابكم) ماضٍ، إلا أنه روعي فيه الشبه اللغوي، فإن لفظ ﴿وَمَا أَصْبَكُتُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْجَمِيعَنَّ فِي إِذْنِ اللَّهِ﴾ كلفظ: ﴿وَمَا أَصْبَكَتُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ فأجريا في مصاحبة الفاء مجرى واحد^(٢).

وفي الآية الثانية - آية النساء - رجح العكري أن تكون (ما) شرطية لا موصولة، ولا يحسن أن تكون بمعنى الذي؛ لأنّ "ذلك يقتضي أن يكون المصيب لهم ماضياً مخصوصاً، والمعنى على العموم، والشرط أشبه، والتقدير: فهو من الله، والمراد بالآية: الخصب والجدب"^(٣). وجعلها مكي بمعنى الذي، وليس للشرط؛ لأنّها نزلت في شيء بعينه، وهو الجدب والخصب، والشرط لا يكون إلا م بهما يجوز أن يقع وألا يقع، وإنما دخلت الفاء للإيهام الذي في (الذي)"^(٤). ونقل المتوجب الرأيين ورجح ما ذهب إليه العكري، فقال: «(ما) في كليهما^(٥)

(١) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٨٥.

(٢) السابق.

(٣) البيان: ٣٧٤/١.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ١٩٩/١.

(٥) في نص الكتاب (في كلاهما)، والصواب ما أثبتت.

شرط في موضع رفع بالابتداء، والخبر ما بعده، أي: إن تصبك حسنة فمن الله، وقيل: كلامها موصل؛ لأنها نزلت في شيءٍ بعينه، وهو الخصب، والجدب، والشرط بابه الإبهام، يجوز أن يكون وألا يكون، والأول أمن، وعليه الأكثرون لأن المعنى على العموم لا على الخصوص، وإن كان المراد بالأية ما ذكر وهو الخصب والجدب، ولذلك قيل: (أصابك) ولم يقل: أصبت»^(١).

وبعض معربي القرآن كأبي حيان^(٢) ومن تبعه جعلها موصولة في الآية، وجعل الفاء داخلة على الخبر، لكنه لم يحمل الآية وأمثالها على الظاهر، بل أول الآية فجعلها على معنى التبيين، وبعد أن بين أن الفاء دخلت في الخبر، والصلة ماضية في هذه الآية، وآية الحشر، قال: «ومعلوم أن هذا ماضٌ معنى مقطوع بوقوعه صلة وخبرًا، ويكون ذلك على تأويل: وما يتبيّن إصابته إياكم، كما تأولوا: ﴿إِنَّ كَانَ قَمِيصُهُ قُدْ﴾ ، أي: إن تبين كون قميصه قدًّا. وإذا تقرر هذا فينبغي أن يحمل عليه قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فِي نَعْمَلَةٍ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فِي نَفْسِكُم﴾ [النساء: ٧٩]. ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُمْ إِنِّي يَعْلَمُ﴾ [الشورى: ٣٠] فإن ظاهر هذه كلها إخبار عن الأمور الماضية، ويكون المعنى على التبيين المستقبل»^(٣).

ومذهب الأخفش أبي الحسن، ومن معه أحب إلى وأرجح في نظري، لما

(١) الفريد: ٧٦٥/١.

(٢) البحر: ١١٣/٣.

(٣) السابق، والتذليل والتمكيل: ١٠١/٤.

قدمت في صدر هذه المسألة، كما أن الراجح في آية الشورى ﴿وَمَا أَصَبَّكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ﴾ [٣٠] ؛ أن تكون موصولة لا شرطية؛ لأن إحدى القراءتين خلت من الفاء، وهي قراءة نافع وابن عامر، "فدل ذلك على أمرين: أحدهما: أن هذه موصولة لا شرطية؛ إذ لو كانت شرطية للزمنت الفاء؛ لأن (عما كسبت) لا يصلح أن يكون شرطاً، فإن الفاء لا تفارقه إلا في الضرورة.

الثاني: أن اقتران الفاء بخبر المبتدأ الذي نحن بصاده؛ جائز لا لازم؛ لأنها لم تلحق إلا لشبيه بالجواب، فلم تساوه في لزوم حلقها، ليكون للأصل على الفرع مزية^(١) فاتفاق معنى القراءتين في كون (ما) فيما موصولة مبتدأ خبرها ﴿فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ﴾ - أولى، وبهذا يظهر رجحان مذهب الجمهور على ما اختاره المنتجب، حيث جعل (ما) شرطية عامة، في قراءة اتصال الخبر بالفاء، وبدون الفاء جعلها موصولة خاصة، أو شرطية حذفت الفاء من جواها في اللفظ، وهي مراده في المعنى، كقول الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها

أي: فالله^(٢)، ومن حق القرآن الكريم أن توجه آياته على أفعص اللغات وأعلاها، وأن نقيس عليها ما سواها لا العكس.

- قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُمْ مِنْ يَعْمَلُ فِيمَنَ اللَّهُ﴾ [النحل: ٥٣].

جعل بعض النحاة كالفارسي، وابن الشجري، وابن مالك، وأبي حيان،

(١) شرح التسهيل: ٣٢٩/١. والقراءة في الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢٥١/٢.

(٢) الفريد: ٢٤٢/٤.

وابن هشام^(١); (ما) موصولة، فأعربوها مبتدأ وصلته الجار وال مجرور، وخبره: ﴿فِيْمَنَ اللَّهُ﴾ ودخلت الفاء في الخبر: "لأنه مضارع للجزاء، والجزاء قد يجات بالفاء"^(٢) كما أجاز آخرون كالفراء والأخفش ، والعكيري، والمنتجب^(٣) فيها هذا، وأن تكون شرطية، وفعل الشرط مضمر بعدها: " كأنك قلت: ما يكن بكم من نعمة فمن الله" كما قال الشاعر:

إن العقلُ في أموالنا لا نضقُ به
ذراعاً، وإن صبراً فنعرف للصبر
أراد: إن يكن، فأضمّرها"^(٤).

الملحوظ أن آيات هذا الاستعمال القرآني ما عدا الآية الأخيرة تنسف شرطين من الشروط التي وضعها النحاة لصحة اقتران الفاء بالخبر، الأول: شرط استقبال الصلة، ويشتراك مع هذه المجموعة آيات من المجموعة السابقة - كما سبق - والثاني: شرط الدلالة على العموم، حيث دلت على شيء خاص معلوم، فالآية الأولى: دلت على ما حدث في وقعة أحد من انكسار المسلمين، وقتل عدد كبير منهم... ودللت الثانية على الحصب والجذب... ودللت آية الحشر على ما خص الله به رسوله - صلى الله عليه وسلم! - من الفيء حين أخرج اليهود وغير قتال من جانب المسلمين من المدينة المنورة. فمع عدم توفر الشرطين

(١) الإيضاح: ٩٨-٩٩، أمالی ابن الشجري: ٥٥١/٢، شرح التسهیل: ٣٢٩/١، التذیل: ٩٩/٤
المغنى: ٣٠٢/١

(٢) معان القرآن للفراء: ١٠٥/٢

(٣) السابق، وينظر: معان القرآن للأخفش: ٣٨٣/٢، التبيان: ٢٧٩/٢، الفريد: ٢٣٢/٣

(٤) معان القرآن للفراء: ١٠٥/٢

السابقين اقتربت الفاء بخبر المبتدأ الموصول. والله أعلم!

الاستعمال القرآني الرابع:

المبتدأ اسم موصول، وصلته جملة فعلية، والخبر جملة فعلية طلبية:

الآيات:

١- قال الله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِينَ الْفَحْشَةَ مِنْ نِسَاءٍ كُمْ فَاسْتَشِدُوا عَلَيْهِنَ﴾ [النساء: ١٥].

٢- ﴿وَالَّذِي يَأْتِنَاهَا مِنْكُمْ فَعَادُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦].

٣- ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ شُوَّهَرَ فَعَظُوهُرَ﴾ [النساء: ٣٤].

٤- ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِثُونَهَا فِي سِيرِ اللَّهِ فَبَشِّرُهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبه: ٣٤].

٥- ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةَ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُرَ﴾ [النور: ٤].

٦- ﴿وَالَّذِينَ يَبْغُونَ الْكِتَبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ فَكَاتِبُهُمْ﴾ [النور: ٣٣].

الاسم الموصول في الآيات الكريمة (اللاتي، اللدان، واللاتي، والذين) في محل رفع مبتدأ، وصلته في الآية الأولى: ﴿يَأْتِينَ﴾، وفي الثانية ﴿يَأْتِنَاهَا﴾ وفي الثالثة ﴿تَخَافُونَ﴾، وفي الرابعة: ﴿يَكْنِزُونَ﴾، وفي الخامسة: ﴿يَرْمُونَ﴾، وفي السادسة ﴿يَبْغُونَ﴾ وكلها جمل فعلية مستقبلة وأخبار هذه الموصولات: في الآية الأولى **بـ ﴿فَاسْتَشِدُوا عَلَيْهِنَ﴾** والثانية: **﴿فَعَادُوهُمَا﴾**، وفي الثالثة: **﴿فَعَظُوهُرَ﴾**، وفي الرابعة: **﴿فَأَسْتَشِدُوا عَلَيْهِنَ﴾**، وفي الخامسة: **﴿فَاجْلِدُوهُرَ﴾**، وفي السادسة: **﴿فَكَاتِبُهُمْ﴾**.

وحصول الخبر مرتب على حصول الصلة، فالصلة سبب لحصول الخبر،

وعليه تكون الفاء رابطة، ربطت المبتدأ (شبه الشرط) بالخبر (شبه الجواب). وهذا مذهب الجمهور^(١) من المتقدمين والتأخررين، فمن المتقدمين : الفراء ، والمبرد ، والزجاج ، ومكي ، ومن التأخرين: العكاري، والمنتجب، وابن مالك، وشرح كتبه. وذلك؛ لأن القصد ليس إلى واحدٍ بعينه، فالحكم عام في كل من فعل ذلك الفعل. وسيأتي تفصيل حجة الجمهور^(٢). وأجاز بعض العربين على مذهب سيبويه في هذه الآيات وأمثالها، أن تكون (الموصولات) مبتدآت، أخبارها الجمل المقتربة بالفاء؛ وذلك لتحقق شبه الموصول بالشرط، ولأن الخبر جملة فعلية طلبية، ولكن لم يكتفوا بهذا التوجيه، بل أجازوا معه وجهاً آخر، وجعلوه أرجح منه، وهو: أن يكون الموصول مبتدأ على حذف المضاف، ويكون الخبر مذوفاً مقدماً أو مؤخراً، والتقدير في الآية الأولى: فيما يتلى عليكم حكم اللاتي يأتين، أو: في الفرائض حكم اللاتي يأتين، أو: حكم اللاتي يأتين فيما يتلى عليكم، أو: حكم اللاتي يأتين في الفرائض .

كما أجاز سيبويه - وهو أرجح عنده فيما يبدو لي - أن يكون الموصول منصوباً بفعل مذوف يفسره المذكور، يقول - عليه رحمة الله! -: « وتقول: اللذين يأتيانك فاضرهمما، تنصبه كما تنصب زيداً، وإن شئت رفعته على أن يكون مبنياً على مظهره أو مضمر وإن شئت كان مبتدأ؛ لأنه يستقيم أن تجعل

(١) ينظر: معاني القرآن الكريم للقراء: ٣٠٦/١، ٢٥١/٢، الكامل: ٨١٠/٢، معاني القرآن وإعرابه: ١٧٢/٢ - ١٧٢/٤، ٢٧/٤، ٢٨، مشكل إعراب القرآن: ١٩٣/١، التبيان: ٣٣٨/١، الفريد: ١/٧٠٥، شرح التسهيل: ١/٣٢٩ - ٣٣٠.

(٢) ينظر الاستعمال القرآني التالي.

خبره من غير الأفعال بالفاء، ألا ترى أنك لو قلت: الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فمكرم محمود، كان حسناً^(١).

وعلى مذهب سيبويه هذا يجوز أن تقدر ناصباً للاسم الموصول في الآيات السابقة من لفظ الفعل المفسر (المقترب بالفاء) إلا الآية الأولى، فيقدر الناصب من معنى الفعل، لا من لفظه؛ لأنّه لازم، كاقصدوا الباقي يأتيين، أو تعمدوا... فيكون الموصول مفعولاً به لفعل محنوف يفسره المذكور بعد الفاء، وزعم العكيري أن الفعل يقدر بعد الموصوب وصلته، ولا يقدر قبله، لأنّه مشبه بالشرط، والشرط لا يعمل فيه ما قبله^(٢)، وما ذكره العكيري ليس بلازم؛ لأنّه ينطوي على المشبه عن درجة المشبه به. ولا يصح أن يكون منصوباً للفعل الذي بعد الفاء؛ لأنّ الفاء تمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها^(٣). ولهذا الاستعمال، ارتباط بالاستعمال القائم، لذلك سيأتي مزيد حديث عنه.

وilyلاحظ على هذه المجموعة أنها موافقة تماماً لما وضعه النحاة، وما اشتراطوه لاقتراض خبر الموصول بالفاء، فالموصول فيه دال على العموم، والإبهام، والصلة في جميع الآيات مستقبلة، وترتبط حصول الخبر على حصول الصلة، أي: كانت الصلة سبباً في حصول الخبر. والله أعلم!

(١) الكتاب: ١٣٩/١، وينظر منه أيضاً: ١٤٣، ١٤٤، و: المشكّل: ١٩٣/١، التبيان: ٣٣٨/١، الفريد: ٧٠٥/١، الدر المصنون: ٦١٨/٤ - ٦١٩.

(٢) التبيان: ٣٣٨/١

(٣) ينظر: المشكّل: ١٩٣/١، التبيان: ٣٣٨/١، الفريد: ٧٠٥/١، الدر المصنون: ٦١٨/٤ - ٦١٩.

الاستعمال القرآني الخامس:

المبتدأ (أ) الموصولة وصلتها، والخبر جملة فعلية طلبية، وغير طلبية.

الآيات:

١ - قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُ أَيْدِيهِمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

٢ - ﴿الَّزَانِيَةُ وَالَّزَانِي فَاجْلِدُوكُلَّ وَجْدِهِ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدًا﴾ [النور: ٢].

٣ - ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النَّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ بَغْرِيْبَةً مُتَبَرِّحَةً بِزِينَةٍ﴾ [النور: ٦٠].

فالمبتدأ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ في الآية الأولى، و﴿الَّزَانِيَةُ وَالَّزَانِي﴾ في الثانية، ﴿وَالْقَوَاعِدُ﴾ في الثالثة، والخبر: ﴿فَاقْطَعُوهُ أَيْدِيهِمَا﴾ في الأولى، و﴿فَاجْلِدُوكُلَّ وَجْدِهِ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدًا﴾ في الثانية، و﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾ في الثالثة، واقتربت الفاء بالخبر، وذلك لدلالة المبتدأ على العموم، فالسارق والسارقة، والزانية والزاني، والقواعد، ليسوا أشخاصاً بأعيانهم معروفين محدودين بل مجھولون مبهمون غير محددين، كما أن مبنى الجملة على الجزاء، حيث يدل مبناهما وصورتها على: فعل (عمل) متقدم، أو صفة متقدمة، يليها جزاء ذلك الفعل، أو تلك الصفة، فما بعد الفاء يحمل جزاء لعمل أو فعل، أو صفة تلبس بها الاسم المتقدم، فالجزاء للفعل أو للعمل الذي ذكر سابقاً، بعض النظر عن شخص معين. فالشكل والميئه هيئه شرط وجزاء، وإن لم يكن بأداة الشرط، أو ما يشبهها، فالمدار على الأسلوب؛ لأن اللغة أوسع من أن نحصرها في قوله، لا تتجاوزها، وما جاء مخالفاً للقالب منعنها، فنقيد طائق التعبير الأخرى، التي في الذروة من البيان باستعمال القرآن

الكريم لها، فتحرم البلوغ من أساليب رائعة لمخالفتها القاعدة التي وضعها النحاة. فإذا كان الأسلوب يدل على الجزاء، وإن لم يكن بلفاظه التي حددت له، فلا بد من قبوله، وبخاصة أن النحاة أجازوا في مشبه الشرط وهذا بعض منه - أن يعامل معاملة الجزاءحقيقة، فإذا أضيف إليه أن هذا الأسلوب الذي عومن معاملة الشرط في أشرف الكلام وفي أعلى درجات البيان في القرآن الكريم، فهو الأولى بالاحتفاء به، والقياس عليه، وحمله على ظاهره دون تكلف تقدير... أمّا إن كان الذي قام بالعمل، أو بالفعل، أو تلبس بالصفة معروفاً بذاته، فالوجه الواجب نصبه، ويكتنف رفعه؛ لأن الجزاء وقع على الشخص الفاعل لذلك العمل، كما لو قلنا: سرقت فاطمة المخزومية في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم! - فاهتمتْ قريش لأمرها، وحين سألوا عن الحكم الواجب عليها، قيل لهم: السارقة فاقطعوا يدها، فالنصلب هنا واجب؛ لأن القصد إيقاع الحكم عليها، وليس بيان الحكم، فالستارقة معروفة بشخصها، بذاتها، والقطع واقع عليها هي دون غيرها من الناس، فوجوب النصلب؛ لأن الفعل (الجزاء) (القطع) واقع على الاسم المتقدم المتلبس بالصفة، وليس المراد ببيان الحكم.

وكذلك الحال لو قلنا: زنى ماعز في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم! - فقيل الزاني فاجلدوه، فـ(الزاني) نصبه واجب؛ لأن الجزاء وهو (الجلد) واقع عليه دون غيره؛ كما لو قلت: خالداً فأكرمه؛ لأن الدلالة على المعنى المراد لا تكون إلا بنصبه، ولذلك رأينا الفراء - رحمه الله! - يقول عند توجيهه الرفع في الآيتين السابقتين: « فوجه الكلام فيه الرفع؛ لأنَّه غير موقٍ، فرفع كما يرفع الجزاء، كقولك: من سرق فاقطعوا يده، وكذلك قوله: ﴿وَالشُّرَكَةُ يَتَعَمَّمُ﴾ معناه - والله أعلم! - مَنْ (قال الشعر) اتبَعَهُ الغَاوِونَ.

نصبت قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ بالفعل كان صواباً^(١)، وقوله: «مرفوعان بما عاد من ذكرهما. والنصب فيهما جائز، كما يجوز: أزيد ضربته، وأزيداً ضربته، وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة)؛ لأنهما غير موقتين، فوجها توجيه الجزاء، كقولك: من سرق فاقطعوا يده، و(من) لا يكون إلا رفعاً ولو أردت سارقاً بعينه، أو سارقةً بعينها كان النصب وجه الكلام. ومثله: (اللذان يأتيها منكم فآذوهما)..»^(٢)، ومعنى قول الفراء: أن النصب جائز إذا أريد معنى غير معنى الجزاء، يوضح ذلك قوله عند توجيه آية النور: ﴿الرَّاهِيَّةُ وَالرَّاهِنُ فَاجْعِلُوا كُلَّهُ وَجِدِّيْمَهُ﴾: رفعهما بما عاد من ذكرهما في قوله: «كل واحد منهمما، ولا ينصب مثل هذا؛ لأن تأويله الجزاء، ومعناه- والله أعلم!-: من زني فافعلوا به ذلك»^(٣) أي: لا ينصب مثل هذا والفاء للجزاء، لأن الجزاء يجب معه الرفع، لإفادته معنى العموم، ولذلك وجّه المبرد- رحمه الله!- الآيتين السابقتين بتوجيه الفراء، وذلك عند حديثه عن توجيه بيت الأعشى:

هريرة ودعها وإن لام لائم^(٤)

فذكر أن الوجه نصب (هريرة)، ويجوز الرفع، ولكن ليس في حسن النصب؛ لأن الأمر لا يكون إلا بالفعل، فأضمر الفعل، وأظهر ما يدل عليه، وهو

(١) معاني القرآن للفراء: ٢٤٢/١.

(٢) السابق: ٣٠٦/١. وفي شرح السيرافي كلام جيد في هذا المعنى منعي من نقله عدم وضوح بعض كلماته. ٢/٣ ب ول ٤ أ.

(٣) السابق: ٢٤٤/٢.

(٤) الكامل: ٨٢٢/٢.

النصب، ومع حسن النصب في بيت الأعشى، وتقديمه على الرفع إلا أن الرفع في الآيتين الكريمتين هو الوجه؛ لأن معناه الجزاء، لقوله: الزانية، أي: التي تزني، فإنما وجوب القطع للسرقة، والجلد للزناء، فهذا مجازاة، ومن ثم حاز الذي يأتيني فله درهم، فدخلت الفاء؛ لأنه استحق الدرهم بالإتيان، فإن لم ترد هذا المعنى قلت: الذي يأتيني له درهم، لا غير، لم يستحق شيئاً، كما تقول: زيد له درهم، ولا يجوز: زيد فله درهم، على هذا المعنى، ولكن لو قلت: زيد فله درهم على معنى هذا زيد فله درهم، وهذا زيد فحسن جميل، حاز على أن زيداً خبر، وليس بابتداء، ولإشارة دخلت الفاء،... وقد قرأت القراء: ﴿الَّذِي نَاهَىٰ وَالَّذِي فَاجِلُوا﴾ و﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُ﴾ بالنصب على وجه الأمر، والوجه الرفع، والنصب حسن في هاتين الآيتين، وما لم يكن فيه معنى جزاء فالنصب الوجه^(١).

ويقول ابن الحاجب - عليه رحمة الله! - موافقا الفراء والمبرد : « ولكن لما اتفق القراء على الرفع أرشد ذلك إلى أن المقصود غير الظاهر فالالف واللام معنى (التي والذى) والفاء جيء بها لتدل على السببية، كما في قوله: الذي يأتيني فله درهم، وعلى ذلك لا يكون من هذا الباب؛ لأنه لا يصلح أن يعمل ما بعد الفاء الجزائية فيما قبلها، فلذلك تعيّن الرفع. فإن فرق فارق بين فاء الجزاء، وبين هذه الفاء بأن قال: إن فاء الجزاء إنما امتنع عمل ما بعدها فيما قبلها إجراء لحملتها مجرى جملة أختها التي هي (إن) الشرطية، لم يفده ذلك ؛ لفوات معنى السببية في القضية؛ لأن معنى السببية هنا، إنما يستقر إذا كان المنصوب^(٢) مبتدأ، أو ما في

(١) الكامل: ٢/٨٢٢، وينظر معاني القرآن، وإعرابه: ٤/٧٢، ٢/٢٧-٢٨.

(٢) كذا في النص، ولعل الصواب: المتقدم.

حكمه على قولٍ مخبرًا عنه بالجملة التي تضمنت الفاء، وإذا نصبت هذا بفعل مقدر خرج عن ذلك، فيفوت المعنى المقصود ... إذ تقدير الفعل للنصب مخرج لمعنى السبيبة^(١). هذا مذهب الفراء والمبرد والزجاج والمخشري وابن مالك والرضي والسيوطى^(٢)، وغيرهم كالبطليوسى وابن باب شاذ فيما نقل عنهما الأزهري^(٣) - في إعراب هاتين الآيتين، وما شاكلهما.

يقول أبو إسحاق الزجاج: « أختار أن يكون(السارق والسارقة) رفعاً بالابتداء؛ لأن القصد ليس إلى وحد معينه، فليس هو مثل قولك: زيداً فاضربه، إنما هو كقولك: من سرق فاقطع يده، ومن زنى فاجلده ، وهذا القول هو المختار، وهو مذهب بعض البصريين والковيين»^(٤)، ويقول الرضي: « وتدخل جوازاً في خبر مبتدأ مذكور هنا، وهو شيئاً: أحدهما الاسم الموصول ، إنما بفعل أو ظرف ، ويدخل في قولنا : الموصول ، اللام الموصولة أيضاً في نحو: ﴿الَّزَانِيْةُ وَالَّزَانِيْ فَاجْلِدُوْا﴾ وصلتها لا تكون إلا فعلاً في صورة اسم الفاعل أو المفعول»^(٥).

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب: ٤٧٤/٢ - ٤٧٥ .

(٢) الكشاف: ٣٧٧/١، شرح التسهيل: ٢٢٩/١، شرح الكافية: ٢٦٨/١، الحمع: ٥٦-٥٧ .

(٣) شرح التصریح: ٤٤٧/١ .

(٤) معان القرآن وإعرابه: ١٧٢/٢، وينظر: ١٧١ من الجزء السابق ، و: ٤/٤، ٢٧، ٢٨، وينظر في جواز زيادة الفاء في الخبر: الشعر لأبي علي الفارسي: ٢٨٠/١، سر صناعة الإعراب: ٢٦٠/١، والکشاف

. ٤٦، ٤٧/٣

(٥) شرح الكافية : ٢٦٨/١، وينظر أيضاً: ٤٧٣-٤٧٢ من الجزء السابق ، وينظر: المغني: ١/٦٥ - ١٦٦ ، أوضح المسالك: ١٦٤-١٦٣/٢، شرح التصریح: ١/٢٩٩

والذهب الثاني في إعرابهما، هو مذهب الخليل وسيبوه -رحمهما الله! - وهو قريب من الإعراب السابق، لكنهما لم يجيزاً أن يكون المقترب بالفاء هو الخبر، بل جعلا الخبر مخدوفاً مقدماً أو مؤخراً، أي: في الفرائض السارق والسارقة، فاقطعوا أيديهما، وفي الفرائض الزانية والزاني، فاجلدوا كل واحد منهمما، أو: السارق والسارقة في الفرائض، فاقطعوا أيديهما. والزانة والزاني في الفرائض فاجلدوا كل واحد منهمما، "فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع، كما قال:

وقائلة: خولانٌ فانكحْ فتاكهمْ

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضرر، وكذلك: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ كأنه قال: وفيما فرض الله عليكم السارق والسارقة، أو: السارق والسارقة فيما فرض عليكم، فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص، وأحاديث، ويحمل على نحو من هذا، ومثل ذلك: ﴿وَالذَّانِ يَأْتِنَاهَا مِنْكُمْ فَعَادُوهُمَا﴾ وقد يجري هذا في زيد وعمرو، على هذا الحد، إذا كنت تخبر بأشياء، أو توصي، ثم تقول: زيد، أي: زيد فيمن أوصي به فأحسن إليه وأكرمه. وقد قرأ أنس: ﴿وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ﴾ وزينه والزاني، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبى العامة إلا القراءة بالرفع^(١).

فالمفهوم من هذا النص:

—أن الرفع— وإن قبله سبويه قد جعله مرجحاً، لقوله في آخر النص تعليقاً

(١) الكتاب: ١٤٣/١ - ١٤٤.

على قراءة النصب: « وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوءة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع » ، والعامنة: جمهور القراء، فالسبيعة كلهم قرؤا بالرفع، ولم يقرأوا بالنصب في ﴿السارق والسارقة﴾ إلا: عيسى بن عمر، وإبراهيم بن أبي عبلة^(١)، وفي ﴿الزانية والزانى﴾ قرأ: عيسى بن عمر، ويحيى بن يعمر، وعمرو بن فائد، وأبو جعفر، وشيبة، وأبو السمال، ورويس^(٢).

ولذلك خرج الرفع على غير الظاهر، فلم يجعل الجملة الأمريكية المقتنة بالفاء هي الخبر، كما ذهب إليه جمهور النحاة^(٣)، بل جعل خبر المبتدأ مخدوفاً، وهذه الجملة بيان للحكم، والفاء ربطت الجملة الأولى بالجملة الثانية التي هي بيان للحكم في الجملة الثانية، مع أنك حين تقرأ: ﴿والسارقُ والسارقةُ﴾ تجد حكمهما في الجملة التي بعدها مباشرة، دون الحاجة إلى إعمال فكر، وتطلب للخبر غير المذكور، ولذلك قال ابن عطية بعد أن ذكر كلام سيبويه عن الآيتين: « لكن المعنى المقصود ليس إلا في قوله: فاقطعوا ، فهذه الفاء هي التي ربطت الكلام الثاني بالأول، وأظهرت الأول هنا غير مستقلّ »^(٤).

- كما يفهم من حديث سيبويه السابق: أنه يعامل الاسم المقتن بـ(أ) ﴿السارقُ والسارقةُ﴾ و﴿الزانيةُ والزانى﴾ معاملة الاسم الخالص الاسمية

(١) المحرر الوجيز: ٥٣٩، البحر: ٤٩٠/٣.

(٢) المرجعان السابقان: ٥٣٩، ٣٩٣/٦.

(٣) ينظر: ص: ٥٠-٥٢.

(٤) المحرر الوجيز: ٥٣٩.

(زيد، بكر، عمر) (زيد فأحسن إليه، وعمرو فأكرمه)، بدليل قوله: « وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبد الله فاضربه، إذا كان مبنياً على مبدأ مظهر أو مضمر، فأما المظهر فقولك: هذا زيد فاضربه، إن شئت لم يظهر (هذا) ويعمل كعمله إن أظهرته »^(١). فأجاز رفع الاسم الحالص الاسمية (عبد الله، الملال، زيد، عمرو) على أنه خبر لمبدأ مذوف قدمته، أو آخرته..، ويا بعد ما بينهما (زيد، بكر، والسارق، ونحوها)؛ لأن الأول لا يدل إلا على الذات، والثاني يدل على الذات والحدث (المحدث وحدثه) ولذلك عواملت الصفات معاملة الفعل المضارع؛ فعملت عمله، فرفعت، ونصبت حين دلت على الحدث، فوجه المساواة بينهما بعيد، والذي حمل سيبويه على هذه المساواة هو أنه يفرق بين هذا الموصول (أي) وبين غيره من الموصولات؛ لأن صلته صفة مشتقة، وليس بفعل، ثم إن الجملة المقترنة بالفاء جملة طلبية. وهي ترشرح وترجح نصب الاسم المتقدم؛ لشدة طلب فعل الأمر له.

و مذهب الجمهور و اختيارهم هو ما تميل إليه النفس و تختاره على مذهب سيبويه مع وجاهته ؛ لأمرين:

الأول: ملحوظهم الدقيق في دلالة الرفع على العموم في مثل هذه الجمل:

موصول + صلته (أيًّا كانت الصلة) + ف + جملة طلبية
 ↓
 مبدأ جملة، شبه جملة، صفة مشتقة (اسم فاعل + اسم مفعول + صفة مشبهة).

(١) الكتاب: ١٣٨/١

والثاني: سلامته من التأويل والتقدير، فحمله على ظاهره إذا لم يؤد إلى مذكور أولى تحقيقاً للقاعدة الأصولية: ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه. ومع هذين المرجحين نجد أبا حيان، وتلميذه السمين الحلبي، يرجحان مذهب سيبويه، ويدافعان عن توجيهه الرفع الذي قدمه، فلأن القراء أجمعوا على الرفع، وهو خلاف الوجه المختار من كلام العرب، إذ الوجه في مثل هذا النصب "تأوله سيبويه على وجه يصح، وهو أنه جعله مبتدأ، والخبر مذوف؛ لأنه لو جعله مبتدأ والخبر {فاقتعوا} لكان تخريجاً على غير الوجه في كلام العرب، ولكن قد تدخل الفاء في خبر (أَل)، وهو لا يجوز عنده" ^(١).

ويقول أبو حيان في معرض رده على الفخر الرازي : « وافهم أن المسألة ليست من باب الاشتغال المبني على حواز الابتداء فيه، وكون جملة الأمر خبره... إذ لو كانت منه لكان النصب ^(٢) أوجه، كما كان، في: زيداً اضربه، على ما تقرر في كلام العرب، فكون جمهور القراء عدلوا إلى الرفع دليل على أنهم لم يجعلوا الرفع فيه على الابتداء المخبر عنه بفعل الأمر؛ لأنه لا يجوز لك لأجل الفاء، فقوله: أبت العامة إلا الرفع تقوية لتخريجه وتوهين للنصب على الاشتغال مع وجود الفاء؛ لأن النصب على الاشتغال المرجح على الابتداء في مثل هذا التركيب لا يجوز إلا إذا حاز أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بالفعل الذي يفسّر العامل في الاشتغال، وهنا لا يجوز ذلك لأجل الفاء الداخلة على الخبر

(١) البحر: ٤٩٠/٣.

(٢) ما الفرق بين قوله: "لكان النصب أوجه" وبين قول سيبويه السابق: "وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة.." يعني النصب.

فكان ينبغي أن لا يجوز النصب ^(١).

سبحان الله! حين عدل جمهور القراء إلى الرفع عن النصب، كان عدولهم دليلاً على أنهم لا يريدون الابتداء المخبر عنه بفعل الأمر، ثم يعلل هذه الإرادة بـ« لأنه لا يجوز ذلك لأجل الفاء » من الذي منع جواز ذلك لوجود الفاء؟ أيمنع هنا ويجاز في الصور الأخرى ، ألم يجز جميع النحوة دخول الفاء في خبر: كل رجل يسعى في الخير فلن ينhib، وغيرها من الصور؟ إن إجماع جمهورهم على الرفع دليل على أن الرفع واجب، وإنما وجب لامتناع النصب؛ لأن دلالة النصب تخالف مقتضى التشريع، وهو أن الحكم عام لكلّ من فعل ذلك، ولو نصب لكان الحكم خاصاً من فعل ذلك العمل^(٢)، ولكنه التقليد - وليس استنكافاً من متابعة سيبويه - ولكن استنكافاً من التقليد الذي يمنع أبو حيان مما هو أحق بالاتباع ، وهو الذي دعا في الآية الأخرى، والتي الشبه فيها مطابق للصور الأخرى التي أجازوا فيها الرفع على الابتداء والإخبار عنه بالجملة الأمريكية، حيث جاء اسم الفاعل موصوفاً بالاسم الموصول (اللاتي) وقد حاول أبو حيان تخريجه على غير الظاهر ظهور الشمس، حين زعم - في رده على ابن مالك الذي استشهد بقوله تعالى: ﴿وَلَقَوْعِدُ مِنَ النَّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكاحًا فَلَيْسَ عَيْنَهُمْ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعُنَ شِبَابَهُنَّ بَغَيْرِ مُتَبَرِّحَتِ بِزِينَةٍ﴾ على الصورة الخامسة التي يكون المبتدأ فيها موصوفاً بالموصول - « وهذا الذي ذكره فيه خلاف، قال بعض

(١) البحر: ٣/٤٩٠.

(٢) ينظر في دلالة ذلك غير ما سبق : شرح السيرافي: ٢/لـ٣ ب و ٤ أ ، أوضح المسالك: ٢/٤٤، ١٤٤/٢، المجمع: ١/٤٤٧، شرح التصرير: ٢/٥٧

أصحابنا: "الصحيح عندي أن ذلك لا يجوز؛ لأن الاسم المخبر عنه - وهو الموصوف بـ(الذي) - ليس يشبه لاسم الشرط؛ لأن اسم الشرط لا يقع بعده إلا الفعل... والموصوف بـ(الذي) ليس كذلك" ^(١).

ثم أُول الآية الكريمة جاعلاً (القواعد) مبتدأ و(اللاتي) خبره ، "كأنه قال: والقواعد من النساء هُنَّ اللاتي لا يرجون نكاحاً، والجملة من قوله: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾ جملة مرتبطة بالفاء بالجملة التي قبلها من المبتدأ والخبر" ^(٢).

ولي مع هذا النص والذي قبله وقفات:

- الوقفة الأولى:

ذكرت قبل أسطر أن إجماع جمهور القراء على الرفع دليل على وجوب الرفع، أما الخبر فتبع للمعنى المراد، فإذا أريد معنى الجزاء وعموم الحكم كانت الجملة الأمريكية المقتنة بالفاء، وإن كان مجرد الإخبار فعلى مذهب سيبويه ومن تابعه.

- الوقفة الثانية:

قوله: «أبْتَ العَامَة إِلَى الرَّفْعِ، تقوية لتأريجه، وتوهين للنصب على الاشتغال مع وجود الفاء».

القراء قرؤا بما سمعوه وتلقواه من شيوخهم ، ولم يعلموا بما سيدور في خلد

(١) التذليل والتكميل: ٤/٣٠.

(٢) التذليل والتكميل: ٤/٣٠.

سيبويه وبما سيقدر بل لم يعلموا بأنه سيوجد، هذه واحدة، والثانية: أن النصب عند سيبويه ليس بهين، بل هو الوجه القوي، وإنما جلأ إلى توجيه الرفع لما رأه من إجماع القراء السبعة عليه.

- الوقفة الثالثة:

قوله: «إن النصب على الاشتغال المرجح على الابتداء ... لا يجوز إلا إذا جاز أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بالفعل الذي يفسر العامل».»

أولاً: النصب جائز، وليس بممتنع بدليل القراءة الشاذة، ولكن المعنى عليها- المقصود من الآية- يخالف مقتضى التشريع فالنصب جائز على اعتبار، والرفع واجب على اعتبار قصد عموم الحكم لجميع المكلفين، أما على مجرد الإخبار فالنصب جائز.

ثانياً: بماذا سيوجه سيبويه النصب، إذا لم يضمّر عاماً مثل المتأخر، ألم يقل سيبويه: «إنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب، لأن الحد تقديم الفعل، وهو فيه أوجب»^(١) وبه صرّح العكيري والمنتجب: «والنصب على إضمار فعل دلّ عليه (فاجلدوا) ...»^(٢).

فتقدّير الفعل من لفظ المذكور بعد، وإذا قدر من لفظه فالذي فسر المضمّر هو المذكور بعد المقترب بالفاء. والله أعلم!

الوقفة الرابعة:

(١) الكتاب: ١٤٤/١

(٢) التبيان: ٩٦٤/٢، الفريد: ٥٨٧/٣

أن المشابهة التي تعطي المشبه حكم المشبه به لا يلزم أن تكون من جميع الوجوه، بل في أحيان كثيرة يكتفى بالشبه الشكلي، أو اللفظي كما مرّ معنا قبل صفحات، فالاسم الموصول الذي تدخل الفاء في خبره غير لازم أن يشبه اسم الشرط في جميع ما له، بل يكتفى ببعض الوجوه، وإن كانت يسيرة.

الوقفة الخامسة:

إننا حين نحكم بشيء يقتضى المشابهة، إنما نقيس على نماذج مسموعة عن العرب، وليس نموذج أحق بالقبول من غيره.

الوقفة السادسة:

أن محطة الفائدة في الآية الكريمة ﴿وَالْقَوَاعِدُ...﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعُنَّ شَيَّابَهُ﴾ أن يضعن وليس في ﴿الَّتِي﴾؛ لأن القواعد أغرت كثيراً عن ﴿الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾ التي ما هي إلا بيان للقواعد، فالحكم الذي صدر على القواعد هو قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعُنَّ شَيَّابَهُ عَزَّزَ مُتَبَرِّحَتِ بِزِينَةٍ﴾ وهو -كما لا يخفى- محطة الفائدة ولذلك اقتصر بعض معربي القرآن في إعراب هذه الآية على ما اختارت من أن الخبر هو الجملة ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِ جُنَاحٌ...﴾ كالألوسي - رحمه الله! - فقد قال: «﴿الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾ أي: لا يطمعن فيه لكبرهن: صفة كاشفة ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعُنَّ شَيَّابَهُ﴾ أي: الشاب الظاهرة التي لا يفضي وضعها لكشف العورة كالجلباب ، والرداء ، والقناع الذي فوق الخمار...والجملة خبر (القواعد) ،

والفاء : إما لأن اللام في القواعد موصولة بمعنى اللاتي ، وإما لأنها موصوفة بالموصول «^(١)».

وبعد : فقد بان بما قدّمت أنّ مذهب الفراء والمبرد وأتباعهم من المتقدمين والتأخرين هو الراجح . والله أعلم !

الاستعمال القرآني السادس :

المبتدأ غير موصول ، ولكنه وصف بالموصول ، والخبر جملة ↓

اسم صريح + صفة (اسم موصول) + ف + جملة (الخبر)

الآيات :

قال الله عز وجل : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ أَشَهَرَ فَلَيُصْمِمْهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥] .

يقرأ (شهر) بالنصب ، وبالرفع ، والذي يهمنا هنا هي قراءة الرفع ، وقد وجهها النحاة بتوجيهين :

الأول : أن يكون خبراً لمبتدأ محنوف ، والتقدير : هي شهر (أي : الأيام) شهر رمضان - وهذا بعيد على ما ذهب إليه الجمهور من نسخ الآيات السابقة ؛ لأن الأيام المذكورة هي التي فرضت على الذين من قبلنا في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْأَصْبَابُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ

(١) روح المعاني : ٩٦ ج / ٨ / ص ٢١٦ ، وينظر : التبيان ٢ / ٩٧٨ ، والفرید : ٣ / ٦١٥ .

تَنَقُّلُونَ ﴿١٤٣﴾ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴿١﴾ وقيل التقدير: (ولكم شهر رمضان) قدره الفراء^(١) - رحمة الله! - وهو أجود من التقدير السابق؛ لأنَّه غير الأيام المعدودات التي ذكر جمهور المفسرين أنها منسوبة. وقدره الألوسي - رحمة الله! - بـ"ذلكم الوقت أو المكتوب شهر"^(٢).

والثاني: أن يكون ﴿شَهْرُ مَضَانَ﴾ مبتدأ - وهو ما يعني هنا - فيكون خبره: إما - على ما قال بعضهم - ﴿الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ﴾، وهو بعيد؛ لأنَّ هذا توضيح للمراد بـ﴿شَهْرُ مَضَانَ﴾ وأنَّه الشهر الذي أنزل فيه القرآن، وهذا لثلا يذهب ذهن السامع إلى شهر يوافق شدة الحرّ (والله أعلم!)، والأولى أن يكون صفة لشهر رمضان، ويكون الخبر هو: الجملة في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ شَهَدْتُمُّمْ أَشْهَرَ فَلْيَصُمُّهُ﴾. وهو الراجح؛ لأنَّه محظ الفائدة؛ لأنَّه تضمن الحكم الذي شرعه الحق سبحانه لهذه الأمة، بوجوب الصيام على كل مكلف حالٍ من الأعذار التي تبيح له الفطر، بعد أن كان الصيام في الآية السابقة بالتخير إن شاء صام ، وإن شاء أفتر وأطعم.

أما قوله: ﴿الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ﴾ فمعروف لديهم من قبلُ أنَّ القرآن نزل في هذا الشهر الكريم، فليس ثمة فائدة تحصل بالإخبار بها، ودخلت الفاء في خبر المبتدأ (شهر)، وهو ليس موصولاً؛ لأنَّه وصف بالوصول، فهو كالآية

(١) معاني القرآن للفراء: ١١٣/١

(٢) روح المعاني: ١١٢/٥٩ ص.

الكريمة: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفْرُوتُ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَكِي كُمْ﴾ [الجمعة: ٨] " فدخلت الفاء كما تدخل في خبر نفس الذي" ^(١) والله أعلم! .

الاستعمال القرآني السابع:

المبتدأ: اسم صريح والخبر جملة طلبية
 ↓
 اسم صريح + الفاء + جملة طلبية

الآيات:

- ١ - قال تعالى: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَفَرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾ [الأنفال: ١٤].
 - ٢ - ﴿هَذَا فَلَيْدُ وَقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ﴾ [ص: ٥٧].
 - ٣ - ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدُهُ وَاصْطَبِرْ لِعِنْدِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيَّاً﴾ [مرم: ٦٥].
 - ٤ - ﴿الرَّحْمَنُ فَتَّلَ بِهِ حَمِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩].
 - ٥ - ﴿فَإِذَا نَقَرَ فِي النَّاقُورِ ﴿٨﴾ فَذَلِكَ يَوْمَ زِدْ يَوْمَ عَسِيرٍ﴾ [المدثر: ٩-٨].
- أما الآياتان الأولى: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَفَرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾ والثانية: ﴿هَذَا فَلَيْدُ وَقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ﴾ فظاهرهما أن اسمي الإشارة (ذلكم وهذا) في محل رفع مبتدأ، خبره الجملة الأمرية التي بعده (فذوقوه، فليندوقه)، وقد اقترنست الجملة بالفاء، وقد تباينت وجهات نظر النحاة تجاههما، أما الفراء فتناول الآية الأولى

(١) معانى القرآن للفراء: ١/١١٣.

ولم يصرّح بشيء في توجيهها الإعرابي، ولكنّه قد يفهم من حديثه عن المعطوف عليهما ﴿وَأَنْتَ لِلْكُفَّارِ عَذَابَ النَّارِ﴾ شيء ما في نفسه، حيث قال: «خاطب المشركين، ثم قال: ﴿وَأَنْتَ لِلْكُفَّارِ عَذَابَ النَّارِ﴾ فنصب (أنّ) من جهتين، أما إحداهما: وذلك بأن للكافرين عذاب النار، فألفيت الباء، فنصبت، والنصب الآخر: أن تضمر فعلاً مثل قول الشاعر:

تسمع للأحساء منه لغطاً ولليدين حسناً وبدها^(١)

أضمر (وترى لليدين) كذلك قال: (ذلكم فدوّقه) واعلموا أن للكافرين عذاب النار. وإن شئت جعلت (أن) في موضع رفع، تريده: (ذلكم فدوّقه وذلكم أن للكافرين عذاب النار)«^(٢)، فجعل (أن) في موضع الخبر لـ(ذلكم)، وجعل هذه الجملة معطوفة على الجملة السابقة، وهذا يوحى أنه يجعل الجملة السابقة مبتدأً وخبراً أيضاً، فيكون (ذلكم) مبتدأ، وخبره (فدوّقه)، بخاصة أنه أعرّب الآية الثانية في أحد توجيهاته بهذا الإعراب، وهو قوله: «ويكون (هذا) في موضع رفع، وموضع نصب، فمن نصب أضمر قبلها ناصباً، كقول الشاعر:

زيادتنا نعمان لا تحرمنها تقد الله فينا والكتاب الذي تتلو
ومن رفع رفع بالباء التي في قوله: ﴿فَيَذُوقُوهُ﴾ ، كما تقول في الكلام:

(١) اللغو: الأصوات المبهمة، والجسأة: الصلابة، والغلط، والخشونة، البدد: تباعد ما بين اليدين.

(٢) معاني القرآن: ١ / ٤٠٥ - ٤٠٦ .

الليل فبادروه، والليل^(١) . فباتصرىح هنا، وبالمفهوم هناك نعلم أن مذهب الفراء جواز دخول الفاء في خبر غير الموصول إذا كان الخبر جملة طلبية .

أما الأخفش فجعل (ذلكم) خبراً لمبتدأ مخدوف، ويجوز أن يكون مبتدأ حذف خبره، وقال: ذلكم الأمر، أو الأمر ذلكم. وكذلك ذهب العكيري^(٢) .

وتردد الزجاج -رحمه الله!- بين المنع والجواز، فمنع في آية الأنفال، وأجاز في آية (ص)، فقال عند حديثه عن الآية الأولى: «موضع (ذلكم) رفع على إضمار (الأمر)، المعنى: الأمر ذلكم فذوقوه، فمن قال إنه يرفع (ذلكم) بما عاد عليه من الهاء، أو بالابتداء، وجعل الخبر (فذوقوه) فقد أحاط، من قبل أن ما بعد الفاء لا يكون خبراً لمبتدأ، لا يجوز: زيد فمنطلق، ولا زيد فاضربه، إلا أن تضمر (هذا)، تريده: هذا زيد فاضربه»^(٣) . فجعل (ذلكم) خبراً مخدوف، وقد قدّر المخدوف بـ(الأمر) أي: (الأمر ذلكم)، ولم يجز أن يجعل (ذلكم) مبتدأ خبره الجملة الطلبية المقرونة بالفاء، في حين أنه أجاز ذلك عندما تحدث عن توجيه الآية الثانية، فقال: «وحميم: رفع من جهتين، إحداهما: على معنى: هذا حميم وغساق فليذوقوه، ويجوز أن يكون (هذا) على معنى تفسير: هذا فليذوقوه، ثم قال بعد: حميم وغساق، ويجوز أن يكون (هذا) في موضع نصب على هذا التفسير، ويجوز أن يكون في موضع رفع، فإذا كان في موضع

(١) السابق: ٤١٠/٢، وينظر: الفريد: ٤/١٧٥.

(٢) معان القرآن للأخفش: ٣١٩/١، وينظر: التبيان: ٦١٩/٢.

(٣) معان القرآن وإعرابه: ٤٠٧/٢.

نصب فعلى: (فَلِيذوقوا هذَا) فليذوقوه، كما قال: ﴿ وَإِنَّمَا فَاتَّقُونَ﴾، ومثل ذلك: زيداً فاضربه، ومن رفع فبالابداء، ويجعل الأمر في موضع خبر الابداء، مثل: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُو أَيْدِيهِمَا ﴾^(١).

وهذا التوجيه الأخير له دلالتان:

الأولى: أنه يُحيّز أن تدخل الفاء في خبر المبتدأ، وإن لم يكن موصولاً، أو شبيهاً به، شريطة أن يكون الخبر جملة طلبية، لقوله: « ويجعل الأمر في موضع خبر الابداء ». ^(٢)

الثانية: أن هناك تطوراً في فكر الزجاج النحوي، بعد أن منع التوجيه الأخير، وهو جعل الاسم مبتدأ، والجملة الطلبية المقوونة بالفاء خبره – في سورة الأنفال – عاد وأجازه في سورة (ص).

وضعف العكاري جعل (فذوقوه) خبراً لـ(هذا) من أجل الفاء، إذ "ليست في معنى الجواب، كالتي في قوله ﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾^(٣). أما الآية الأولى فجعل إعرابها كإعراب الأخفش^(٤).

وجعل المنتجب الفاء للتبنيه الذي في هذا^(٤)، وذكر الأوجه التي ذكرها الفراء. ويجوز أن تكون الإشارة إلى الضرب في قوله: ﴿ فَاضْرِبُوهُمَا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ ﴾

(١) السابق: ٣٣٨/٤ - ٣٣٩.

(٢) البيان: ١١٠٤/٢.

(٣) السابق: ٦١٩/٢.

(٤) الفريد: ١٧٥/٤.

وَأَصْرِيُّوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانِ ﴿فِي كُونَ (ذَلِكَ)﴾ مُبْتَدأ وَخِبرُه مَحْذُوفٌ، فَإِمَّا أَنْ يَقُدِّرْ: ذَلِكُ هُوَ الْعِقَابُ الْمَوْعُودُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُه: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ فَالْتَّقْدِيرُ: ذَلِكُ بِأَنَّكُمْ شَاقَتُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ^(١). وَهَذَا تَوجِيهُ الطَّاهِرِ بْنِ عَاشُورَ - رَحْمَهُ اللَّهُ!

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدُهُ﴾ [مَرْيَم: ٦٥].

ظَاهِرُ الْآيَةِ أَنَّهَا مَا نَحْنُ بِصَدِّهِ، أَيْ مُبْتَدأ (غَيْرُ مَوْصُولٍ)، وَلَا شَبِيهٍ بِهِ أَخْبَرَ عَنْهُ بِجَمِيلَةِ طَلْبِيَّةِ مَقْرُونَةِ بِالْفَاءِ، وَبِهِ أَعْرَبَ بَعْضُ الْمَعْرِيْنَ الْآيَةَ، جَاعِلِينَ الْفَاءَ زَائِدَةً، كَزِيادَهَا فِي قَوْلِهِمْ: (أَنْحُوكَ فَوْجَدَ) كَالْعَكْبَرِيِّ وَالْمَنْتَجَبِ^(٢).

وَأَجَازَا هُمَا وَغَيْرُهُمَا كَأَبِي حِيَانَ، وَابْنَ عَاشُورَ أَوْجَهَهَا أَخْرَى، مِنْهَا: أَنَّ يَكُونَ (رَبُّ) خَبِيرًا مُبْتَدأ مَحْذُوفٌ، أَيْ: هُوَ^(٣) رَبُّ السَّمَاوَاتِ... فَاعْبُدُهُ، كَتْخَرِيجِ سَبِيْوِيَّهِ لِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَقَائِلَة: خَوْلَانْ فَانْكَحْ فَتَاهُمْ

أَيْ: هَذِهِ خَوْلَانُ أَوْ هَؤُلَاءِ خَوْلَانُ فَانْكَحْ^(٤).

وَجَعَلَ الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورَ حَذْفَ الْمُبْتَدأِ هُنَا لَازِمًاً، لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامٌ يُذَكَّرُ فِيهِ الْمَدْوُحُ بِأَحْبَارٍ، وَأَوْصَافٍ، ثُمَّ يَرَادُ تَخْصِيصُهُ بِخَبِيرٍ آخَرَ.

(١) التحرير والتنوير: ٩/٤٢.

(٢) التبيان: ٢/٨٧٧، الفريد: ٣/٤٠٨ - ٤٠٩.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) سبق تخریجه.

وفي إعراب (رَبُّ) وجه ثالث^(١)، وهو: أن يكون بدلاً من قوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيَّا﴾ [مريم: ٦٤]. وأقرب الأعاريب إلى النفس، هو التوجيه الثاني، أي: خبر مبتدأ مخدوف. والله أعلم!

- قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ فَسَلِّمْ بِهِ، خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩].

ذكر الزجاج - عليه رحمة الله! - في توجيهه رفع (الرحمن) وجهين، الأول: أن يكون (الرحمن) بدلاً من الضمير في (استوى)، والثاني: أن يكون (الرحمن) مبتدأ، خبره جملة: (فاسأل به)، المعنى: فاسأل عنه خيراً^(٢)، وذكر أبو جعفر النحاس هذين التوجيهين، وأضاف توجيهاً آخر في رفعه، وهو: أن يكون خبراً على إضمار مبتدأ تقديره: هو^(٣).

وزاد العكاري على ما ذكره الزجاج وجهين آخرين، فأجاز أن يكون (الرحمن) خبراً (للذى) في الآية السابقة ﴿أَلَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا يَنْهَا مِنْ سَبَقَتْهُ أَيَّامٌ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، أو يكون خبراً مخدوف، تقديره: هو^(٤).

والذى يهمنا هنا هو إعراب (الرحمن) مبتدأ وخبره جملة ﴿فَسَلِّمْ بِهِ، خَيْرًا﴾ حيث دخلت الفاء في الخبر، والخبر جملة طلبية، والفاء إما زائدة في الخبر على ما روى الأخفش عن العرب أنهم يقولون: أحوالك فوجد، فيزيدون الفاء في خبر المبتدأ،

(١) التبيان: ٨٧٧/٢، الغريد: ٤٠٨/٣ - ٤٠١.

(٢) معانٍ القرآن وإعرابه: ٧٣/٤.

(٣) إعراب القرآن: ١٦٥/٣، وينظر: مشكل إعراب القرآن: ٥٢٣/٢، البحر: ١٩٣/٦.

(٤) التبيان: ٩٨٩/٢، وينظر: البحر: ٤٦٥/٦، روح المعاني: م١٠/ج١٩، تفسير أبي السعود: ١٤٦، ١٤٦/٤.

وإن لم يكن الخبر موصولاً أو إن الفاء رابطة، ربطت جملة الأمر بالجملة الاسمية، وهي مكونة من المبتدأ المضمر، والخبر الظاهر (الرحمن)، أي: هو الرحمن، فاسأل به خبيراً، على مذهب سيبويه، وهو الراجح؛ لأن (الرحمن) خاص ليس فيه عموم أو إيهام. ويجوز على رأي من أجاز أن تكون الصفة المشبهة صلة لـ (أل) أن تكون الفاء داخلة في خبر الموصول (أل) فيكون كاسم الفاعل، واسم المفعول على مذهب الجمهور في غير هذه الآية مما يدل على العموم. والله أعلم!

– قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُرِئَ فِي الْنَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمٌ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ ^٨.

جعل العكيري (إذا) ظرفاً، والعامل فيه ثلاثة أو جه:

الأول^(١): ما دلّ عليه (فذلك)؛ لأنّه إشارة إلى النقر، ويومئذٍ: بدل من إذا، وذلك مبتدأ، والخبر: يوم عسير، أي: نقر يوم. والثاني: العامل فيه ما دلّ عليه (عسير)، أي: تعسير(ولا يعمل فيه نفس عسير؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها). والثالث: يخرج على قول الأخفش، وهو أن يكون (إذا) مبتدأ والخبر: (فذلك)، والفاء زائدة^(٢) كريادتها في (أخوهك فوحد)، ويومئذٍ: ظرف لذلك.

الاستعمال القرآني الشامن:

دخول (إن) على إحدى الصور السابقة:

دخلت (إن) على الموصول فنصبته اسمًا لها، واقتربت خبرها بالفاء، وكان خبرها: إنما جملة اسمية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالَّذِينَ رَأَيْتُمْ عَصِينَ﴾.

(١) التبيان: ١٢٤٩/٢، وينظر: البحر: ٣٦٥/٨.

(٢) السابق.

مَنْ أَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمَ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَلِحًا فَلَهُمْ أَجْرٌ هُمْ [البقرة: ٦٢].

فاسم إن هو: (الذين) اسم موصول، وما عطف عليه، وخبرها: جملة اسمية، ومثله قوله الله عز وجل: **وَأَلْعَمُوا أَنَمَاءَ غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِسْنُهُ** [الأفال: ٤١]. وقوله سبحانه: **إِنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا رَبِّنَا اللَّهَ ثُمَّ أَسْتَقْتَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ** [الأحقاف: ١٣]، وقوله عزّ اسمه: **إِنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَأَتُوكُمْ نَدِيْتُ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَأَنَّهُمْ عَذَابُهُمْ جَهَنَّمْ** [البروج: ١٠]. أو خبرها جملة فعلية، كقول الحق سبحانه وتعالى: **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَا تُوْلُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُبْكِلَ مِنْ أَحَدٍ هُمْ مِلْءُ الْأَرْضِ** [آل عمران: ٩١]، وقوله تعالى جده: **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوْا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَا تُوْلُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ** [محمد: ٣٤].

وحاء اسم (إن) موصوفاً بالموصول كقوله تعالى: **فُلِّ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَرْفُوتَ مِنْهُ إِنَّهُ مُلَاقِي كُلِّكُمْ** [ال الجمعة: ٨]. فاسم (إن) هو: الموت، وهو غير موصول، ولكنه وصف بالموصول، فدخلت الفاء في خبره في كلام الله في هذه الآية، وبه أعرتها جمع من النحاة كسيبويه والميرد وابن السراج و الزجاج والنحاس والفارسي وابن جني، وغيرهم^(١). فرغم قوم من النحاة أن ذلك ضعيف، وأنه لا يجوز^(٢) أن تدخل الفاء في الخبر، واسم (إن) غير موصول، ولم يشفع وصفه بالموصول عندهم، ثم ضعفوه من وجه آخر، وهو (أن الفرار من الموت لا ينجي منه فلم يشبه الشرط)^(٣)، وقالوا: الفاء زائدة، وجعلوا خبر (إن

(١) الكتاب: ١٠٣/٣، المقتصب: ١٥٤/٢، معاني القرآن وإعرابه: ١٧١/٥، الأصول: ١٩١/٢، إعراب القرآن: ٤٢٧/٤، المسائل المشورة ١٦٧، سر الصناعة: ٢٦٧/١.

(٢) التذليل والتكميل: ١١٢/٤.

(٣) التبيان: ١٢٢٢/٢.

﴿أَلَّذِي تَنْرُونَ مِنْهُ﴾ فجعل الذي في موضع الخبر للموت، ثم قال: ففروا أو لا تفروا فإنه ملاقيكم". قال الفراء معلقاً على هذا التقدير: « ولا تجد هذا محتملاً في العربية. والله أعلم بصواب ذلك »^(١).

والفراء الذي نقل لنا هذا التوجيه عن غيره من المفسّرين، لم يقبله – وإن جعل القياس إلقاء الفاء – قال الفراء: « أدخلت العرب الفاء في خبر (إنّ)؛ لأنّها وقعت على الذي، والذي حرف يوصل، فالعرب تدخل الفاء في كل خبر كان اسمه مما يوصل، مثل: من، والذي، ومن أدخل الفاء ذهب بالذي إلى تأويل الجزء إذا احتاجت إلى أن توصل، ومن ألقى الفاء فهو على القياس؛ لأنك تقول: إن أخاك قائم، ولا تقول: إنّ أخاك فقائم... »^(٢)؛ لأن الأصل في الخبر أن يخلو من الفاء، ودخولها فيه بسبب إن لم يوجد فلا داعي لها .

وبعد أن بينا موقف أبي حيان من قوله تعالى: **﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ الْسَّكَاءِ الَّتِي..﴾** [النور: ٦٠]. فموقفه هنا كموقفه هناك متعلقاً بـ(أن اسم الشرط لا يقع بعده إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً، والاسم الموصوف بـ(الذي) ليس كذلك)^(٣). وخرج الآية موضوع الحديث **﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ﴾** كالترحير الذي نقله الفراء عن بعض المفسّرين، وجعل الجملة **﴿فَإِنَّهُ مُلَاقِيْكُمْ﴾** مرتبطة بالفاء بالجملة التي قبلها، ثم بين وجه ارتباطها بقوله: « أن العرب تعتقد أن من فرّ من شيء وخاف منه كان

(١) معانٍ القرآن: ٣/٥٦، وينظر: معانٍ القرآن واعرابه: ٥/١٧١، إعراب القرآن: ٤٠/٤٢٧، التبيان: ٢/٢٢٢، ٢/٤٠، الفريد: ٤٦٨/٤٦٩.

(٢) معانٍ القرآن: ٣/٥٦.

(٣) التذليل والتكميل: ٤/٣٠١.

ذلك سبباً في لقائه، ومنه قولهم:

إن الجبان حتفه من فوقه

جعل الجبن سبباً في قرب الحتف. وقال زهير:

ولو رام أسباب المنية يلقها ومن هاب أسباب السماء بسلم

جعل هيبة أسباب المنية شرطاً في لقائهما^(١).

والذهب الأول -أي : إعراب (الذي) صفة للموت- هو الراوح، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، واسم (إن) وإن لم يكن موصولاً إلا أنه قد وصف بالموصول، واسم إن إذا كان موصولاً جاز دخول الفاء في خبرها، فكذلك إذا وصف اسمها بالموصوف.

والله أعلم!

(١) المرجع السابق .

الخاتمة والناتج

الحمد لله حمد الشاكرين، على ما يسرّ من إتمام هذه الرحلة المباركة الماتعة، والصلوة والسلام على إمام الهدى، وبعد كانت رحلتنا المباركة مع اقران الفاء بخبير المبتدأ الذي كان سبب البحث فيه اكتشاف مواطن دخوها، متى تدخل على الخبر، ومنى لا تدخل، ولماذا تدخل؟!.. وقد كان سبيلاً للوصول إلى تلكم الأغراض: النظر أولاً في كلام النحاة، ثم النظر في اللغة - مثلاً في القرآن الكريم - لنكتشف ضابط دخوها، وشروط ذلك، ثم صور اقتراها بالخبر... وقد أثمرت هذه الدراسة نتائج متعددة، منها:

١- ورد في القرآن الكريم التركيب التالي:

اسم مرفوع (مبتدأ) + ف + خبر

وتععددت صوره ، وتبينت قلة وكثرة ، والصور الواردة هي:

= المبتدأ : موصول + صلته جملة فعلية خبرية + الخبر (جملة اسمية) .

= المبتدأ : موصول + صلته جملة فعلية خبرية + الخبر (جملة فعلية غير طلبية)

= المبتدأ : موصول + صلته جملة فعلية خبرية + الخبر (جملة فعلية طلبية)

= المبتدأ : موصول + صلته شبه جملة + الخبر (شبه جملة)

= المبتدأ : ألل و صلتها + الخبر جملة طلبية ، و غيرها

= المبتدأ : موصوف بالموصول (اسم غير موصول) + الخبر (جملة شرطية وغيرها)

= المبتدأ : اسم خالص(اسم إشارة، علم ، مضاد إلى معرفة)+الخبر (جملة فعلية طلبية ، اسمية)

وكان تعامل النحاة مع هذه الصور غير واحد ، فما كان المبدأ فيها

موصولاً بفعل مستقبل حملوه على ظاهره ، فجعلوا الموصول مبتدأ والمقترن بالفاء خبره ، وما كان موصولاً بفعل ماض فجمهورهم جعلوه مثل سابقه ، وطائفة أخرى ترددت واستشكلت وروده في القرآن الكريم ، ومن ثم أولت النص القرآني ليفتق مع شرط استقبال الصلة ، وما كان المبتدأ فيه (أي) وصلتها، أو أسماء خالصاً (اسم إشارة، أو علمًا، أو مضافاً إلى معرفة) لم يحملوه على ظاهره ، فسيبويه ومن تابعه جعلوا خبر (أي) وصلتها مذوفاً.

والفاء مقترنة بجملة أخرى كالجواب للجملة السابقة . وكذا حمل متابعيه اسم الإشارة، والعلم والمضاف إلى المعرفة على حذف أحد جزأي الجملة الاسمية، أي : الأمر ذلكم ، هذا العذاب ، هو الرحمن ، هو رب السموات. وغير سيبويه ومن تابعه جعل خبر (أي) وصلتها الجملة المقترنة بالفاء، لأنه موصول اسمي وصلتها فعل مستقبل في صورة اسم الفاعل ، ووافقه في الباقيات .

٢ - نوع الفاء: الفاء رابطة عند سيبويه في كل حال، إما أن تقترن بخبر الموصول، أو شبهه، فترتبط الخبر بالمبتدأ، وإما أن تقترن بغير الخبر، فترتبط الجملة التي اقترنت بأحد أركانها بالجملة الاسمية السابقة التي ذكر خبرها، وحذف منها المبتدأ. أما عند الفراء، ومن تابعه فالفاء تربط الخبر بالمبتدأ، فيافق سيبويه في الشقّ الأول، ويخالفه في الشقّ الثاني، فلم يجعل الفاء داخلة في جملة جديدة مستقلة، بل هي مقترنة بالخبر للمبتدأ المذكور، ولم يصرح في هذه الفاء بزيادة، أو ربط... ولكن نسب إليه بعض النحاة أنه يجعلها زائدة، لا رابطة، ولم أحد في معانيه ما يؤكّد هذا الزعم. أمّا الأخفش فنسب إليه زيادة الفاء في كلّ خبر، وقد أثبتت في البحث بكلام الأخفش نفسه عدم صحة ما نسب إليه. أمّا الجمهور فمنهم متابع لسيبويه، ومنهم من قال بزيادة الفاء في خبر المبتدأ الذي

ليس بموصولٍ ولا شبيه به، وقد أثبت ذلك كله في محله من البحث.

٣ - حكم دخول الفاء: إذا تحقق من الشروط التي سبق ثبتها في صدر هذه الدراسة شرطان ، وهما: أن يكون المبتدأ بموصولاً أو شبيهاً به، وأن تكون الصلة أو الصفة فعلاً أو مشبهاً له ، وقصد ترتيب الخبر على المبتدأ، وأن المبتدأ سبب في حصول الخبر، إذا تحقق ذلكم وجب دخول الفاء في الخبر أمّا إذا لم يقصد ترتيب الخبر على المبتدأ، وأن المبتدأ ليس سبباً في الخبر، فيمتنع دخولها.

أما إذا كان المبتدأ ليس اسمًا بموصولاً ولا شبيهاً به- كالاستعمال السابع- فيمتنع دخول الفاء في الخبر، أما ما جاء في القرآن مما ظاهره أن الفاء قد اقتربت بخبر غير الموصول فيحمل على ظاهره، ويحفظ ولا يقاس عليه إلا للبلغاء الذين يغوصون إلى دقائق المعاني مما قد يخفى على كثير من الخاصة فضلاً عن العامة، وبخاصة أن من أئمة النحاة، وكبارهم كالفراء أجازوا دخول الفاء في الخبر إذا كان طليبياً، والمبتدأ غير موصول، ولا شبيهاً به. أمّا عدم القياس عليه فلأمررين:

أ- أن ما ورد من ذلك في القرآن الكريم لا يزيد عن ثلاثة آيات، والرابعة تحتمل أن يكون المبتدأ بموصولاً، فيكون دخولها في خبر الموصول، ويحتمل أن يكون المبتدأ اسمًا للذات، فيكون مما نحن فيه، فيكون على مذهب الجمهور.

ب- إمكان توجيه ما ورد على وجه حسن، فيكون المرفوع خبراً لمبتدأ مخدوف، وتكون الفاء داخلة على جملة جديدة بعد مضي الخبر...

٤ - علة أو سر دخول الفاء في خبر المبتدأ: هي: النص على لزوم استحقاق الخبر للمبتدأ، وأن حصوله مترب على حصول المبتدأ، أو لأنّ ما بعد الفاء مستحق بالصلة أو الصفة المتقدمة، وإذا لم تكن الفاء في خبره احتمل أن يكون مستحقاً بالصلة المتقدمة، واحتمل الإخبار فقط.

٥- أثبتت الشواهد القرآنية أنه إذا كان الخبر سبباً، والمبتدأ مسبباً عن الخبر، ونتيجة له، دخلت الفاء فيه أيضاً، كما في قول الحق سبحانه: ﴿الَّذِينَ حَسِيرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢].

٦- أن هذه الفاء تربط ركني الجملة الاسمية بعضهما البعض كما تربط بين ركني الجملة الشرطية، وهذا يوحي بأن ركني الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) على خلاف الأصل، إذ تكون الركن الأول (المبتدأ) من جملة بعد أن كان مفرداً، إذ تكون المبتدأ من (الموصول وصلته)، والصلة لا تكون إلا جملة، أو شبهها. كما توحى بتغيير حكم الخبر من مجرد الإخبار إلى ترتيب حصول الخبر على حصول صلة المبتدأ.

٧- أن الفاء الرابطة المغيرة لحكم الخبر تدخل على خبر الموصول وما أشبهه، وتتدخل على خبر غيره إذا قصد إفادة السببية، فإذا قصد إثباته أن المبتدأ سبب في الخبر، أو ترتيب حصول الخبر على حصول المبتدأ دخلت الفاء في الخبر، وإن لم يكن المبتدأ موصولاً، أو شبيهاً به.

٨- أثبت البحث أن شرطي: استقبال الصلة، وإيهام الموصول، وعمومه، ليسا بلازمين، بل ورد في القرآن الكريم اقتران خبر الموصول المعين بالفاء، وكذلك ورد اقتران خبر الموصول ذي الصلة الماضية بالفاء، مما يعني عدم الاعتداد بهذين الشرطين، واطراحهما، فمعنى كان القصد بيان ترتيب الخبر على المبتدأ، موصولاً عاماً أو خاصاً (صلته مستقبلة أو غير مستقبلة) وجوب اقتران الخبر بالفاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وسلام على المرسلين

فهرس المصادر والمراجع

- **الأصول في النحو**/ابن السراج/ تج. د. الفتلي/مؤسسة الرسالة/ ط. الأولى - هـ ١٤٠٥ . م ١٩٨٥
- **أمالی ابن الشجري**/ ابن الشجري/ تج. د. الطناحي/مكتبة الحاخني/القاهرة / هـ ١٤١٣ . م ١٩٩٢
- **الأمالی النحوية**/ ابن الحاجب/ تج. هادي حسن حمودي/ عالم الكتب / هـ ١٤٠٥ - م ١٩٨٥
- **الأمالی**/ لأبي علي القالي/ دار الكتب العلمية/ بيروت.
- **إعراب القرآن**/ للنحاس/ تج. زاهد/ ط. هـ ١٤٠٥ - م ١٩٨٥ / عالم الكتب.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**/ ابن هشام الأنصاري/ تج. محمد عبدالحميد/ ط. الخامسة هـ ١٣٩٩ - م ١٩٩٧
- **الإيضاح في شرح المفصل**/ ابن الحاجب/ تج. د. موسى العليلي/ مط. العاني/ وزارة الأوقاف/ إحياء التراث الإسلامي.
- **البحر الخيط**/ أبو حيان/ تج. عادل عبدالموجود وآخرون / ط. هـ ١٤١٣ - م ١٩٩٣ / دار الكتب العلمية.
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**/ ابن أبي الريبع الإشبيلي/ تج. د. عياد الشبيتي/ دار الكتب العلمية.
- **البصرة والتذكرة**/ للصimirي/ تج. د. فتحي علي الدين/ جامعة أم القرى/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث/ دار الفكر الإسلامي/ دمشق/ ط. الأولى - هـ ١٤٠٢ - م ١٩٨٢
- **البيان في إعراب القرآن**/ العكيري/ تج. البجاوي/ طبع دار إحياء الكتب العربية.
- **التحرير والتنوير**/ الطاهر بن عاشور/ هـ ١٤٢٠ - م ٢٠٠٠ مؤسسة التاريخ/ بيروت - لبنان.
- **التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب**/ ابن مالك/ جمعه: بدر الدين بن جماعة/ تج: أحمد المصباحي . (رسالة ماجستير - جامعة أم القرى ١٤١٠ - ١٩٨٩)

- اقتران خبر المبدأ بالفاء: دراسة نحوية تطبيقية من خلال القرآن الكريم د. حصة بنت زيد الرشود
- ٤ - النذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي / تح. د. حسن هنداوي / دار القلم. دمشق. ط الأولى.
- ٥ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد/ المرادي / تح. المقدى / ط ١/١٥٣.
- ٦ - التعليقة على كتاب سيبويه/ للفارسي / تح. القوزي / ط ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م.
- ٧ - تفسير أبي السعود / دار الفكر.
- ٨ - توضيح المقاصد/ للمرادي / تح. عبد الرحمن سليمان / ط. الأولى / ١٣٩٦ هـ - مكتبة الكليات الأزهرية.
- ٩ - حاشية الصبان على شرح الأشموني / مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية القاهرة.
- ١٠ - الحججة/لفارسي/تح. ناصف وزميليه/ القاهرة/ ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م/ المكتبة الفيصلية.
- ١١ - خزانة الأدب/ للبغدادي / تح. عبدالسلام هارون / ط. ٤/١٤١٨ / الخانجي/ القاهرة.
- ١٢ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/للسمين الحلبي/تح. الخراط / ط ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م/ دار القلم/ دمشق.
- ١٣ - ديوان الحماسة/ لأبي تمام / تح. عبدالمعمم أحمد صالح / وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد .
- ١٤ - ديوان الفرزدق بشرح الصاوي. القاهرة ١٣٥٤ هـ
- ١٥ - ديوان الكميـت. جمع د. داود سلوم. عالم الكتب. ط ٢٠ / ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.
- ١٦ - روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني/الألوسي / دار الفكر.
- ١٧ - سبط الألائـي/ للبكري/ تح: عبدالعزيز الميموني / دار الكتب العلمية .
- ١٨ - سنن الترمذـي(الجامع الصحيح)/تح: أحمد شاكر/المكتبة التجارية/مكة المكرمة.
- ١٩ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية/ القاهرة.
- ٢٠ - شرح التسهيل/ لابن مالك/ تح. د. عبد الرحمن السيد ود. المحتون/ هجر / ط. الأولى / ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.

- ٣١ - شرح التصريح على التوضيح / للشيخ خالد الأزهري / تحرير: محمد باسل عيون السود / ط / ٢٠٠٦ هـ - ٢٠٠٦ م / دار الكتب العلمية / بيروت / توزيع : مكتبة عباس الباز / مكة المكرمة.
- ٣٢ - شرح جمل الرجاجي / ابن عصفور / تحرير. أبو جناح / وزارة الأوقاف والشؤون الدينية / إحياء التراث الإسلامي.
- ٣٣ - شرح السيرافي / ج ٢١، مصورة مركز البحث العلمي برقم (١٩٦-١٩٨) نحو عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٣٧).
- ٣٤ - شرح الكافية / للرضي / تحرير. يوسف حسن عمر / جامعة قاريونس / هـ ١٣٩٨ - ١٩٧٨ م.
- ٣٥ - شرح الكافية الشافية / ابن مالك / تحرير. هريدي / جامعة أم القرى / مركز البحث العلمي / دار المأمون للتراث / ط. الأولى / هـ ١٤٢٠ - ١٩٨٢ م.
- ٣٦ - شرح المفصل / ابن يعيش / عالم الكتب / بيروت / مكتبة المتنبي / القاهرة.
- ٣٧ - شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب / تحرير. د. جمال مخيم / مكتبة الباز / مكة الرياض / ط / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٣٨ - الشعر لأبي علي الفارسي / تحرير. د. محمود الطناحي / مكتبة المتنبي / مطبعة المدى / ط. الأولى / هـ ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.
- ٣٩ - شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح / ابن مالك / تحرير. محمد عبد الباقي / ط. ثالث / عالم الكتب.
- ٤٠ - عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك / محمد محيي الدين عبد الحميد / ط / ٥٠. هـ ١٣٩٩ - ١٩٧٩ م.
- ٤١ - الفريد في إعراب القرآن المجيد / للمتتجب / تحرير. النمر ومخيم / ط. ١٤١١ هـ ١٩٩١ م / دار الثقافة.
- ٤٢ - الكامل - للمبرد / تحرير. محمد الدالي / مؤسسة الرسالة / ط. الأولى / هـ ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م.
- ٤٣ - الكتاب / لسيبويه / تحرير. عبد السلام هارون / عالم الكتب / بيروت.
- ٤٤ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / ابن عطية / دار ابن حزم .

- ٤٥ - المسائل المنثورة / الفارسي / تح. الحيدري / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ٤٦ - مسند الإمام أحمد / بamacشه : كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال / دار الفكر.
- ٤٧ - مشكل إعراب القرآن / مكي بن أبي طالب / تح. حاتم الضامن / ط. ٣/٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م / مؤسسة الرسالة.
- ٤٨ - معاني القرآن / للأخفش / تح. فائز فارس.
- ٤٩ - معاني القرآن / للفراء / تح. نجاتي وزميليه / الهيئة المصرية للكتاب / ١٩٧٢، ١٩٨٠ م.
- ٥٠ - معاني القرآن وإعرابه / الزجاج / تح. شني / عالم الكتب.
- ٥١ - معنى الليبي عن كتب الأعaries / ابن هشام / تح. عبد الحميد / دار إحياء التراث العربي.
- ٥٢ - المفصل في علم العربية / للزمخشري / دار الجليل / بيروت - لبنان / ط. الثانية.
- ٥٣ - المفضليات / الضبي / تح. أحمد شاكر وعبد السلام هارون / دار المعارف / ط. ٧.
- ٤ - المقتصد / عبد القاهر الجرجاني / تح. كاظم بحر المرجان / منشورات وزارة الثقافة والإعلام / الجمهورية العراقية.
- ٥٥ - المقتصد / للمبرد / تح. عظيمه / المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية / القاهرة / هـ ١٣٩٩.
- ٥٦ - المقرب / ابن عصفور / تح. أحمد الجواري والجبوري / مطبعة العاني - بغداد.
- ٥٧ - الملخص في ضبط قوانين العربية / ابن أبي الربيع / تح. الحكمي / ط. ١. ٥٤٠١ هـ ١٩٨٥ م.
- ٥٨ - الحو الوفي / عباس حسن / دار المعارف / القاهرة / ط. الخامسة.
- ٥٩ - هموم الهوامع / للسيوطى / تح. عبد العال مكرم / دار البحوث العلمية / الكويت / هـ ١٣٩٥ م. ١٩٧٥

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢١٣	الملاخص
٢١٤	المقدمة
٢١٥	ضابط وشروط اقتران خبر المبتدأ بالفاء
٢٢٣	صور اقتران خبر المبتدأ بالفاء
٢٢٣	الصورة الأولى والثانية
٢٢٤	الصورة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة
٢٢٥	الصورة السابعة والثامنة
٢٢٦	الصورة التاسعة
	القسم التطبيقي
٢٣٨	الاستعمال القرآني الأول: المبتدأ (اسم موصول) صلته: جملة فعلية، خبره جملة اسمية.....
٢٤٤	الاستعمال القرآني الثاني: المبتدأ: اسم موصول، صلته جملة فعلية، خبره جملة فعلية غير طلبية.
٢٥٠	الاستعمال القرآني الثالث: المبتدأ اسم موصول، صلته جملة فعلية، أو شبه جملة والخبر شبه جملة.
٢٥٧	الاستعمال القرآني الرابع: المبتدأ اسم موصول، وصلته جملة فعلية، والخبر جملة فعلية طلبية.....
٢٦٠	الاستعمال القرآني الخامس: المبتدأ (أي) الموصولة وصلتها، والخبر جملة فعلية طلبية، وغير طلبية
٢٧٣	الاستعمال القرآني السادس: المبتدأ غير موصول، ولكنه وصف بالموصول، والخبر جملة.....
٢٧٥	الاستعمال القرآني السابع: المبتدأ: اسم صريح والخبر جملة طلبية.....
٢٨١	الاستعمال القرآني الثامن: دخول (إن) على إحدى الصور السابقة.....
٢٨٥	الخاتمة والنتائج
٢٨٩	فهرس المراجع والمصادر
٢٩٣	فهرس الموضوعات